المياه

المجلد الأول

(٧-١٢ / ٢٠٠٠)

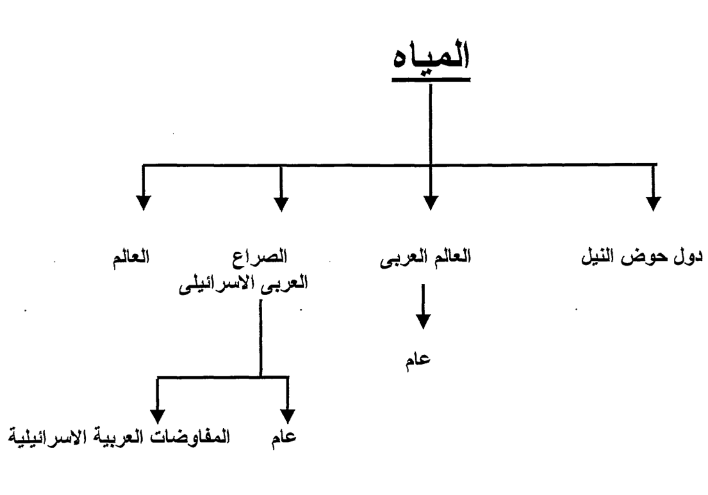
إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

المياه
٢٠٠٠

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


المياه
دول حوض النيل
العالم العربى
الصراع العربى الاسرائيلى
العالم
عام
عام
المفاوضات العربية الاسرائيلية

قائمة المصادر

اولا الجرائد

الاهرام – الاهرام المسائى – الوفد – العالم اليوم – الشرق الاوسط – الحياة

ثانيا المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى – مجلة قرطاس

ثانيا : الكتب

١– السياسة الدولية	١٤٠	ابريل / ٢٠٠٠
٢– السياسة الدولية	١٤١	يوليو / ٢٠٠٠

المياه
دول حوض النيل

المياه
فى
دول حوض النيل

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الدور الأثيوبى القادم فى حوض النيل	عبد الملك عودة	الاهرام	٤١٤٨١	٢٠٠٠/٧/٧	١
٢	المشرق العربى والمعادلة الصعبة	احمد عصمت	الاهرام	٤١٥٨٧	٢٠٠٠/١٠/١٦	٣

الموضوع الرئيسى : المياه	اسم كاتب المقال : عبدالملك عودة
الموضوع الفرعى : دول حوض النيل	رقم العـــــدد : ٤١٤٨١
المصـــــــدر : الاهرام	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/٧

الدور الإثيوبى القادم فى حوض النيل

د. عبدالملك عودة

نشرت المجلة الاسبوعية الاثيوبية «ذى ريبورتر» فى عددها الصادر يوم ٧ يونيو ٢٠٠٠ دراسة بعنوان عناصر السلام والامن الاثيوبى بعد الحرب بقلم محمد يونس، ولكى يكون القارئ المصرى على علم بموضوع النقاش، سوف اقدم عرضا مختصرا للدراسة ثم اتبعه بالراى والتقويم.

الدراسة منشورة باللغة الانجليزية فى صفحتين كاملتين وجزء من صفحة ثالثة وتقع فى حوالى ٤٠٠٠ كلمة، وفى تقديرى ان الدراسة تعرض رؤية استراتيجية لكاتبها الذى لا اعرف اسمه الحقيقى ووظيفته حتى الان، لانه يقول ان اثيوبيا تحتاج الى مراجعة سياستها الخارجية فى ضوء نتائج الحرب مع اريتريا واحتمالات اى عدوان مستقبلى فى المنطقة، وان على اثيوبيا اعتماد سياسة نشيطة وفعالة بمنطقة القرن الافريقى وتحجيم وتطويق اى سياسة تراها متحيزة ضدها، ولكن الملاحظ انه يحدد دول منطقة القرن الافريقى الاكبر طبقا للمصطلح الامريكى المتداول بانها دول اريتريا وجيبوتى والصومال وكينيا والسودان ثم يشير الى منطقة البحيرات العظمى كمنطقة فرعية للقرن الافريقى دون تفصيل لاسماء الدول الخمس بها، وبعد ذلك يتحدث الكاتب عن مصر والسياسة المصرية وهذا يعنى ان الدراسة تغطى جميع دول حوض النيل، ومن ناحية ثانية تحتوى الدراسة على اشارات وجمل متنوعة عن مصر وسياستها ثم يخصص عنوانا فرعيا للحديث عنها فى حوالى ٥٠٠ كلمة، بينما الحديث عن الشرق الاوسط الذى يشمل الدول العربية واسرائيل يستغرق حوالى ١٢٠ كلمة، ولا تذكر الدراسة اى دولة اخرى من دول الجوار الاقليمى الافريقى او العربى.

السياسة الإثيوبية الجديدة

تؤكد الدراسة ان جذور الحرب الاثيوبية - الاريترية هى طموحات الهيمنة الاريترية على المنطقة بدعم من دول اخرى بهدف اضعاف اثيوبيا وزعزعة استقرارها، وبعد انتهاء الحرب فانه على المجتمع الدولى عامة ان يعرف ان اثيوبيا الان هى القوة المسيطرة والغالبة عسكريا وسياسيا، وعليه معرفة سياستها الخاصة بالامن والسلام فى القرن الافريقى وامتداداته بمنطقة البحيرات العظمى، وان الجوار الاثيوبى بمنطقة الشرق الاوسط يتطلب اهتماما اثيوبيا بكيفية التعامل بين دول الشرق الاوسط ودول المنطقة مع ايلاء اهتمام خاص بالدور المصرى المعادى لاثيوبيا، وانه على اثيوبيا تعظيم دورها ونفوذها بين الدول الافريقية خاصة دول حوض النيل لان لها مصالح مشتركة مع هذه الدول وهذه المصالح تختلف عن المصالح المصرية، ان اثيوبيا هى الحصن الحصين للمنطقة فى موضوعات السيادة والقانون الدولى وحماية الامن والسلم وضمان الاستقرار، وهى شريك استراتيجى مع الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.

العلاقات مع دول حوض النيل: تستعرض الدراسة قواعد ومعالم تطبيق السياسة الإثيوبية الجديدة مع كل دولة فى حوض النهر، فترى بالنسبة لاريتريا انه يجب الحصول على ضمان واتفاق دولى يحفظ حق اثيوبيا فى الوصول الى البحرالاحمر عبر ميناء عصب، كما يجب مساعدة الشعوب والقوميات الاريترية لبناء مؤسسات الحكم الذاتى فى اطار دعم وتنمية التحول الديمقراطى فى اريتريا، اما جيبوتى فان اى ارتباطات خارجية لايمكن ان تحل محل حسن علاقاتها مع اثيوبيا، وسوف تكون فى أمان من خلال نيات اثيوبيا الحسنة والمصالح المتبادلة بين البلدين، وترى الدراسة ان كينيا هى جزيرة استقرار بالنسبة لمناخ العداء والقتال المنتشر بالمنطقة، وان التعاون الاثيوبى - الكينى سوف يستمر لضمان استقرار المنطقة عبر ترتيبات مؤسسية موجودة بين البلدين، وعندما يشير الكاتب الى منطقة البحيرات العظمى فانه يرى لاثيوبيا دورا تقوم به فى اقرار الامن والاستقرار نظرا لمالها من مصالح مشروعة بالمنطقة وبالنسبة للسودان، فالاقتراح هو تحوله لدولة ديموقراطية، الامر الذى يستلزم وجود فترة انتقالية تقوم فيها حكومة ائتلافية لانهاء الحرب الاهلية بالجنوب وتنظيم استفتاء حق تقرير المصير، وانه على اثيوبيا الاستمرار فى جهودها لحل الازمة السودانية فى اطار سودان واحد بشرط اجراء الاستفتاء وتشكيل حكومة توافق وطنى فى الخرطوم. وتحتل قضية الصومال اهتماما وحيزا ملحوظا بالدراسة، وترى انه فى المستقبل المنظور لن يتمكن الصوماليون من اقامة حكومة مركزية، ولذلك فانه من الضرورى التعامل مع الفصائل والعشائر كمجموعات من مراكز القوى ومساعدتهم فى اقامة دولة فيدرالية او كونفدرالية، ثم يؤكد الكاتب ان السياسة الاثيوبية لا تسعى لتمزيق اوصال الصومال لان هذا خيار سيئ وبالنسبة لصوماليلاند وبونت لاند فعلى اثيوبيا تقديم كل المساعدات الممكنة دون الاعتراف باستقلال هذه الكيانات، ويضاف الى هذا الاهتمام بأوضاع العشائر الصومالية الاخرى مثل الهوية والرضوين .. الخ، مع استمرار النظر والمتابعة لنشاط فصيل عيديد الذى يرتبط مع اريتريا ومصر ومصالحهما الاستراتيجية لزعزعة استقرار اثيوبيا، كذلك يجب مراقبة عملية السلام الصومالى الجارية الان فى جيبوتى بعد قيام السياسة المصرية بتخريب اتفاق مسوبرى بين الفصائل الصومالية

العلاقات المستقبلية مع مصر: تزداد حدة الحديث وتظهر نبرة عداء الكاتب للسياسة المصرية، اذ يرى ان السياسة المصرية لها دور سابق فى العمل لاضعاف اثيوبيا وان هذا الدور سوف يزداد فى المستقبل بسبب مياه النيل، حيث ان اثيوبيا ترغب فى زيادة استعمالاتها من المياه النهرية ومن ثم سوف يظهر مزيد من التوتر بين البلدين، ولكن الكاتب يشير الى ان السياسات الامريكية والاوروبية حاليا تساند السياسة المصرية فى مجال المياه وانه على اثيوبيا ان تستعد لمثل هذا الموقف فى اطار امنها القومى، ويعود الكاتب الى الحديث عن تعاون وتوافق اريترى مصرى لتهديد اثيوبيا ويطلب من اثيوبيا عدم اعطاء مصر اى فرصة لموطئ قدم فى القرن الافريقى لان هذا يعنى استمرار التهديد لامن واستقرار اثيوبيا، والملاحظة ان هذا الطلب يتكرر فى اكثر من مكان فى الدراسة، ويشير الكاتب الى ان اثيوبيا حاليا تصعد الى مراكز السيطرة والغلبة فى المنطقة، وان هذه الحقيقة سوف تدعو مصر الى المشاركة فى اى سياسة او محاولة لزعزعة امن واستقرار اثيوبيا، كما ان مصر تعارض مبدأ حق تقرير المصير بالسودان لانها تراه مدخلا لمزيد من النفوذ الاثيوى بالمنطقة.. واخيرا يدعو الكاتب اثيوبيا الى مقاومة ما يسميه بالازدواجية فى السياسة المصرية التى تقوم بدور مع منظمة الوحدة الافريقية ودور اخر مختلف مع الجامعة العربية.

الراى والتقيم: فيي البداية أؤكد ان المناقشة تتم على اساس ان الكاتب يعرض وجهة نظره الخاصة، وانه لا يعبر عن رأى الحكومة الاثيوبية الفيدرالية الديمقراطية.

وفى تقديرى ان الكاتب فقد تفكيره السليم نتيجة لانفعال عاطفى حاد ترتب على نشوة التصر العسكرى والسياسى الاثيوبى فى الحرب مع اريتريا، لاسباب تتعلق بالعقد النفسية التى تملا تاريخ العلاقات الاثيوبية الارترية منذ صدور قرار الامم المتحدة عام ١٩٥٢ ثم الثورة الاريترية حتى الاستقلال عام ١٩٩٣ واخيرا معارك الحرب بين البلدين منذ عام ١٩٩٨ لمدة سنتين، ومن ناحية ثانية فقد خلط الكاتب بين عدد من الصيغ والمقولات القديمة فى اثيوبيا وعدد من الصيغ والمقولات الحديثة.

فى العالم المعاصر لكى يصل لصياغة رؤيته الخاصة بصورة الهيمنة الاثيوبية المقترحة فى حوض النيل، وان كان يستعمل كلمات السيطرة والتغلب العسكرى والسياسى الاثيوبى، ولكن هى صورة القوة الكبرى الاقليمية التى تطبق سياساتها اما ترغيبا وإما ترهيبا.

ان الجذور التاريخية لفكر الكاتب هى توازن القوى العسكرى فى مفهوم الامن القومى الاثيوبى الذى ساد فترة طويلة قبل انشاء النظام السياسى الحالى فى اثيوبيا، واساسه ان مملكة الحبشة هى مركز الدائرة الأمنية كجزيرة مسيحية فى وسط بحر من الشعوب الاسلامية، وان مفهوم الامبراطورية الاثيوبية قام على اساس اخضاع الشعوب والقوميات المجاورة بقوة السلاح لتشكيل محيط الدائرة الامنية حتى يكون المحيط درعا واقية للمركز من هجوم خارجى او لبناء دفاع داخلى، وبهذا يكون هدف الكاتب هو اعتبار الدولة الاثيوبية الحالية هى مركز الدائرة بتعدديتها الثقافية والدينية ونظامها الفيدرالى الديموقراطى، وان دول الجوار بالقرن الافريقى هى محيط الدائرة الامنية الجديدة، وترتيبا على هذا تكون مصر هى دولة الجوار الاولى خارج دائرة المجال الحيوى للدولة الاثيوبية المعاصرة وهذه الصورة تذكرنا باحداث اوروبا بعد الحرب العالمية الاولى وفكرة انشاء حزام صحى (كوردون سانيتير) التى طبقت بانشاء دول صغيرة وضعيفة تعيش بجوار الدول الكبرى.

- وحتى يستطيع الكاتب رسم الصورة الاثيوبية كما يراها فانه لا يرى فاعلا دوليا بالمنطقة سوى اثيوبيا، كما انه يستخدم قوانين الحركة والسكون فيطبق الحركة ونتائجها على اثيوبيا وقوانين السكون والجمود على غيرها من دول المنطقة، انه يسقط عمدا الفواعل الدولية الاقليمية المؤثرة بالمنطقة فهو لا يرى دورا للسياسة الامريكية ومظلتها السياسية الاقتصادية العسكرية فى البر والبحر، ولا يرى دورا للسياسة الفرنسية فى قاعدة جيبوتى، ولا يرى دورا للسياسة الليبية وتجمع دول الساحل والصحراء الذى تنضم لعضويته ٣ دول هى اريتريا وجيبوتى والسودان، ولا يرى دورا للجامعة العربية التى تضم بين اعضائها ثلاث دول هى الصومال وجيبوتى والسودان كما يفترض الكاتب بالسكوت دون افصاح ان نظرية القادة الجدد بالمنطقة كما تحدثت عنها السياسة الامريكية قد فشلت وانهارت فى التطبيق بالقرن الافريقى وهضبة البحيرات، وان اثيوبيا هى الدولة الوحيدة المؤهلة عسكريا وسياسيا للهيمنة بدلا من مجموعة هؤلاء القادة الجدد.

الموضوع الرئيسى :	المياه	اسم كاتب المقال :	عبدالملك عودة
الموضوع الفرعى :	دول حوض النيل	رقم العـــــدد :	٤١٤٨١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٧

ـ يرسم الكاتب صورة الدور الاثيوبى مقتبسة من الدور الامريكى العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن اجل المواءمة والتكيف فى عملية الاقتباس يختار قاعدتين للدور الاثيوبى هما القوة العسكرية المنتصرة والتجربة الديمقراطية الدستورية القائمة على التعددية الثقافية والدينية فى اثيوبيا، ومن ثم يدعو لنقل وتطبيق التجربة الديمقراطية فى دول الجوار التى يصنفها بين دول معادية ودول مسالمة ولكنه يوصى بالدواء الناجع لعلاج مشكلات وتعقيدات هذه الدول وهو تجرع الدواء الاثيوبى فى السودان واريتريا والصومال كانها ارض لا صاحب لها ولا شعوب بها وبالنسبة للسياسة المصرية يعرض الكاتب قضيتين الاولى منهما هى قضية قديمة كانت مطروحة طوال فترة الحرب الباردة وهى اتهام السياسة المصرية بزعزعة الاستقرار والامن فى افريقيا، وينسى الكاتب ان هذه التهمة قالت بها الدول الاستعمارية اثناء معارك التحرر الوطنى والاستقلال الافريقى، ومن ثم تلقفتها الدول الافريقية المرتبطة بالسياسة الامريكية وحلف الاطلسى وقتذاك واستخدمتها ضد السياسة المصرية المؤيدة للتحرر والاستقلال الافريقى، والقضية الثانية قديمة حديثة تختص بمياه النيل، فالموقف الاثيوبى القديم المستمر منذ عقد اتفاقية السد العالى ١٩٥٩ بين مصر والسودان هو رفض اثيوبيا للاتفاقية واعلان موقفها فى الساحات الدولية والاقليمية ثم استدعت الولايات المتحدة الامريكية للقيام بمسح شامل للموارد المائية والزراعية الاثيوبية وتم هذا فى عام ١٩٦٤ بصدور المخطط المائى الاثيوبى الشامل ثم عرضت الخطة المائية على الاتحاد السوفيتى لابداء الراى فى عهد حكم مانجستو، واخيرا عرضت على الجانب الايطالى الذى قام بمسح جوى لاوضاع اثيوبيا المائية والزراعية بعد انتهاء الحرب الباردة.

كان ومازال موقف السياسة المصرية هو قبول مبدأ التفاوض والحل السياسى فى موضوعات المياه بحوض النيل مع استمرار سريان الاتفاقيات السابقة حتى يتم الاتفاق على غيرها بين الدول العشر المستقلة حاليا، وفى تقديرى ان الكاتب تناسى عن عمد الآراء الجديدة التى طرحها رئيس الوزراء ميليس زيناوى فى حديثه لصحيفة الحياة الصادرة باللغة العربية فى لندن، والتى نشرت عنها تعليقا بصحيفة الاهرام بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٨، وكذلك تناسى اتفاقية وقانون الانهار الدولية التى اصدرتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٩٧، ويتناسى التفاوض الدائر حاليا بين مصر والسودان واثيوبيا بشان المشروعات المشتركة للرى والكهرباء فى حوض النيل الازرق وحوض مشار، واخيرا اشير الى المؤتمر الدولى المنعقد حاليا فى اديس ابابا بشان التعاون والمشروعات المشتركة الخاصة بمياه النيل، والذى تشارك فيه الدول العشر والبنك الدولى والوكالة الكندية ومنظمات الامم المتحدة ولعل هذا هو السبب الذى جعله يستدرك بالاشارة الى ان المواقف الامريكية والاوروبية تساند الموقف المصرى فى موضوع المياه، والسبب واضح واراه فى قبول مصر وتمسكها بمبدا واحكام القانون الدولى وحل المنازعات باسلوب سياسى تفاوضى وليس بالتهديد

ومن ناحية اخرى يبدو الحذر الشديد لدى الكاتب عندما يتكلم عن سياسات اثيوبيا تجاه السودان وارتريا والصومال بشان الحروب الاهلية ومبدا الانفصال لتكوين دول جديدة، فهو يقترح على اثيوبيا عدم تفكيك وتمزيق هذه الدول حتى اريتريا المنهزمة عسكريا، لانه يعرف ان التفكير فى مبدا الانفصال وتكوين دول جديدة معناه ان ينطبق اولا على اثيوبيا التى تتكون من عديد من القوميات والشعوب والاثنيات كما ورد فى مقدمة الدستور الاثيوبى الحالى، ولهذا نراه يؤكد الدعم والتعاون الاثيوبى مع الكيانات الصومالية دون ان يصل الى حد الاعتراف بالاستقلال، ومثل هذا القول ورد عن الحديث عن السودان الواحد وعن الاقليات والقوميات الاريترية، كما ان مقتضيات صناعة الصورة عند الكاتب جعلته لا يشير الى المبادرة المصرية الليبية بشان السودان، كما لم يذكر مبادرة ايجاد وان وردت الاشارة الى مبادئها كجزء من السياسة الاثيوبية .

ـ كلمة ختام السؤال المطروح على الجماعة العلمية المصرية وعلى المؤسسات المهتمة بالسياسة المصرية فى حوض النيل هو: هل ناخذ نشر هذه الدراسة ماخذ الجد ونعطيها الوقت اللازم للتفكير والنقاش؟ أم نعتبرها محاولة مغرضة لتعكير صفو العلاقات بين الدولتين الاثيوبية والمصرية؟

ـ هذا الاستفسار يستدعى للذاكرة مقالا نشرته بالأهرام بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٥ حول موضوع منشور بمجلة اثيوسكوب الصادرة عن ادارة الاعلام والصحافة بوزارة الخارجية الاثيوبية، وقلت فى ختامه ان ما اكتبه ليس استنفارا لحملة اعلامية وسياسية للرد على مانشر، لان التلاسن سيؤدى الى مزيد من الحساسيات الانفعالية الضارة وغير المرغوب فيها، ودعوت الى تشكيل لجنة قومية مصرية متعددة التخصصات والرؤى لدراسة العلاقات المصرية مع دول حوض النيل عامة، ومنذ ذلك التاريخ لم اسمع صدى للدعوة، وفى مناسبة الدراسة الحالية اكرر الدعوة وارجو ان تجد استجابة إيجابية.

الموضوع الرئيسي : المياه — اسم كاتب المقال : احمد عصمت
الموضوع الفرعي : دول حوض النيل — رقم العـــــدد : ٤١٥٨٧
المصـــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١٦

المشرق العربى والمعادلة الصعبة.. فقر فى المياه وثراء فى الطاقة!

تنامى الاتجاه الدولى نحو العالمية لايمكن ان يقلل من الاهمية البالغة للعمل على اساس إقليمى، كما ان الطابع العالمى للمشكلات لايحول دون الخصوصية الإقليمية للحلول والسياسات، كما ان الاتجاه الى العالمية لايمكن ان يتم بالقفز فوق الإقليمية، فترتيبات التعاون بين مختلف المجموعات الاكثر تجانسا وبخاصة بين البلدان الصغيرة، والمتوسطة تمثل جسرا للتواصل بين الدول من ناحية والعالمية من ناحية اخرى.

هذا مايراه الخبير الاقتصادى المصرى د. حازم الببلاوى الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة لغربى اسيا (الاسكوا) والتى تشرف على جميع الدول العربية الأسيوية (المشرق العربى) والذى يحسم الجدل الدائر حاليا حول الخيار العربى بين العولمة والإقليمية ويبدد فى حواره مع «اقتصاديات عربية» العديد من مخاوف الدول العربية والنامية حول جدوى السعى لإقامة تجمعات إقليمية وعربية فى عالم يسيطر عليه الاقوياء.

وتضم دول الاسكوا كلا من الاردن والإمارات العربية والبحرين والسعودية وسوريا ومصر والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت ولبنان واليمن.

روح جديدة

وقال الدكتور الببلاوى ان هذا الاتجاه الذى يسمح بالخصوصية الاقليمية قد اكدته دول المشرق العربى من خلال إعلان بيروت الذى صدر العام الماضى، واكدت فيه دول الاسكوا ان مستقبل المنطقة على مشارف القرن الحادى والعشرين يتطلب تحويلها الى منطقة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى يسودها الاحترام المتبادل لحقوق شعوب المنطقة ومصالحها فى ظل السلام العادل والشامل والامن التكافئى، ويتوافر عدة شروط موضوعية اهمها تهيئة البيئة المحفزة للتنمية والتعاون الاقتصادى والاجتماعى فى جميع المجالات بما فيها التعاون بين الدول الاعضاء فى مجالات الحياة والبيئة والطاقة الامن المائى، وتقتضى توافر نظرة شاملة نافذة مع الاعتبار التوفيق بين الاحتياجات الوطنية والمتطلبات العالمية . تقوم على التكامل بين مختلف جوانب التنمية البشرية المستدامة مع الاعتراف بالأدوار المتكاملة لإدارة حكومية فعالة وقطاع خاص كفء ومجتمع مدنى سليم كما تتضمن ايضا السعى نحو دمج دول الاسكوا فى النظام الاقتصادى والتجارى الدولى من خلال تحسين قدرتها على التعامل مع القواعد التى يرتكز عليها هذا النظام وتعظيم الفوائد والحد من الآثار السلبية التى قد تنجم عنه وذلك من خلال إقامة حوار مع المنظمات الدولية المعنية. كما تشمل تعزيز أسباب الديمقراطية واحترام حقوق الانسان بما فى ذلك حقه فى العيش وتقرير المصير وحقه فى التنمية وحرياته الاساسية.

وحول التغيير الذى تشهده الساحة العالمية أوضح الدكتور الببلاوى أن الألفية الجديدة بدأت بلقاء اكبر عدد من رؤساء وقادة العالم فى الامم المتحدة ليتحدثوا عن رؤيتهم للقضايا الاساسية التى تهم العالم إلا ان هذا اللقاء واكبه لقاءات اخرى تجمع برلمانات العالم والجمعيات الأهلية. وحوار الحضارات.. والاتفاق مع القطاع الخاص وكل تلك اللقاءات تشير الى ان الساحة الدولية وأمور العالم التى كانت مقدرتها تتم من خلال الحكومات ورجال السياسة فقط اصبحت الآن تتم بمشاركة اوسع واشمل تضم ممثلى الشعوب والأمم ولم تعد الحكومات هى اللاعب الوحيد وانما اتسعت الساحة للاعبين أخرين حتى تكون الرؤية كاملة مع الحفاظ على التميز لكل هوية لأن التنوع فيه إثراء وإغناء للعالم.. وقد كان إعلان بيروت الذى اصدرته اللجنة باعتبارها جزءا من منظمة الامم المتحدة - نموذجا لهذه المشاركة العالمية وكانت لجنة (الاسكوا) فى مقدمة اللجان التى عقدت اجتماعا لهذا الغرض على مستوى العالم بمشاركة الحكومات والجمعيات الأهلية والإعلام والاكاديميين والنساء والمفكرين حيث تمت المناقشات تحت ٣ محاور تهم المنطقة كما تدخل فى اطار اهتمامات الأمم المتحدة وهى : محور عن السلام والأمن ومحور عن التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحور عن الديمقراطية و حقوق الانسان وارتباطها بالتنمية.

تحديات عديدة

سألنا الدكتور حازم حول التحديات التى تواجه دول منطقة المشرق العربى المسماة بالاسكوا فيرد قائلا ان التحديات كثيرة منها تحديات ترجع للطبيعة واخرى مؤسسية وتحديات قيمية.. فبالنسبة للتحديات التى ترجع للطبيعة اعتقد ان المنطقة تواجه مشكلة لاتواجهها اية منطقة اخرى فى العالم فقد اعطتها الطبيعة فقرا كبيرا فى المياه وثراء فى الطاقة فهى تعانى اكثر من أية منطقة من النقص الكبير فى الموارد المائية حيث هى منطقة الصحراء الكبرى بالرغم من ان مشكلة نقص المياه تشكل خطرا على البشرية كلها إلا انها تزداد تفاقما هنا ولكن رغم حرمانها من المياه إلا ان الله حباها بنعمة توافر مصادر الطاقة المستخدمة مثل النفط والغاز والطاقة غير المستخدمة مثل الطاقة الشمسية باعتبارها اكبر منطقة تتعرض لهذه الطاقة لأطول فترة ممكنة ويصبح التحدى هنا هو كيفية استخدام هذه الميزة لعلاج هذه الصعوبة اوسد هذا النقص من خلال هذه الوفرة.

وهناك تحد كبير على المستوى المؤسسى وهو ان هذه المنطقة عاشت فترة طويلة تحت نظم حكم شمولية وبعضها ينقصه القدر الكافى من الشفافية ووفرة المعلومات وتحتاج الكثير من هذه النظم للإصلاحات التشريعية الملائمة للتنمية والاستثمار كما تحتاج لإعادة تأهيل وتدريب للكوادر الانتاجية بها كما تحتاج لنظم جديدة للمشاركة فى اتخاذ القرار مما يتطلب تغييرا مؤسسيا هائلا.

ويضيف أن النسق القيمى السائد ايضا يحتاج لإعادة نظر على ضوء الروح الجديدة التى تسود العالم والتى تأخذ بمبدأ تحمل المخاطر وروح المبادأة مما يستلزم العمل على تغيير هذه القيم التى لاتتفق مع روح العصر وهذا لايعنى فقدان الاصالة

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعي :	دول حوض النيل	رقم العـــــدد :	٤١٥٨٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

وهل تكفي الاجراءات التي تتخذها بعض الدول في المنطقة حاليا لإعادة هيكلة اقتصاداتها بما يتمشى مع المتغيرات؟ يرد الخبير المصرى قائلا ان الإجراءات التي تتبع حاليا اغلبها ضرورية ومهمة ولكنها بعيدة عن العلاج الكافي الشافي حيث ان أغلبها مرتبط بإصلاحات اقتصادية.. وحتى الاصلاحات الاقتصادية تأخذ شكل إصلاحات مالية وليست اقتصادية بالمعنى الواسع وتقوم بها في الغالب بيروقراطيات هي نفسها التي كانت معتادة على نظم مخالفة!! فالمطلوب اكثر من هذا وهو تغيير مجتمعي كامل وهذا لن يتم الا بتغيرات تتناول جوانب أبعد مدى من مجرد إجراءات تغيير في اسعار الفائدة وتحرير التجارة وتخفيض الجمارك.. فكل هذه امور ضرورية وتأثيرها لازم وضرورى.

ولكن على وجه اليقين هو تأثير غير كاف.

ولكن هل كانت هذه الاصلاحات الهيكلية هي السبب المباشر وراء سرعة تأثر البلاد العربية التي طبقتها بالازمات الدولية التي تقع في شتى مناطق العالم او بمعنى اخر انها جعلتها انظمة هشة اقتصاديا؟

يرد خبير الأمم المتحدة المصرى قائلا ان هذه الانظمة لم تصبح هشة بفضل الاصلاحات وانما هي هشة بطبيعتها!! وكل مافي الأمر ان هذه «الهشاشة» لم تكن ظاهرة ولكنها اصبحت واضحة نتيجة للمنافسة العالمية وتعذر إخفاؤها. ولنأخذ مثالا لذلك وضع الاتحاد السوفيتي الذي كنا نعرفه في الماضي كواحد من القوى العظمى في العالم ولكن بعد ظهور جورباتشوف ومرور ٤ او ٥ سنوات انهارت هذه القوة العظمى فهل يمكن القول ان هذا التفسخ الاقتصادى قد تم خلال فترة السنوات الأربع؟! بالطبع لا.. لان السوس كان ينخر في جذور هذا النظام منذ القدم ولكنه ظهر وإنكشف بعد التغيير!! لذا فيمكن القول هنا ان الاصلاحات التي تتم على الهامش دون ان يصاحبها إصلاحات مؤسسية كاملة تظل على السطح وبالتالي فإن أغلب الدول التي قامت بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وتأثرت بشدة بما يقع في العالم من ازمات اقتصادية ومالية فإن ذلك لم يحدث بسبب تطبيق الاصلاحات وانما نتيجة عيوب اصيلة في الأنظمة الاقتصادية لتلك الدول.

وان اغلب هذه العيوب كانت ترجع لأسباب ترتبط بالفساد وقروض المجاملات والتسهيلات لأصحاب السلطة ويظهر ذلك بشكل ملموس في دول مثل اندونيسيا وتايلاند حيث كشفت الامور ان قدرا كبيرا من الائتمانات منح لرجال السياسة واقاربهم كما ان ماحدث فيها من مضاربات وارتفاع للاسعار كان يعكس إنعدام الشفافية ولم تسترد هذه الدول عافيتها بينما كان العكس في الدول التي لم ترتبط معاناتها بالفساد مثل كوريا وماليزيا التي استردت عافيتها بسرعة واصبحت افضل مما كانت عليه والامر الثاني كما يقول الدكتور الببلاوى اننا ينبغي ان ندرك بأن هناك ثمنا لكل تقدم. وان التقدم يرتبط بالمزيد من الارتباط الاقتصادى بالخارج ولكن هذا الارتباط بطبيعته يمكن ان يؤثر بشكل غير مباشر على استقلالية هذا النظام لارتباطه بما يحدث في الخارج فبالرغم مثلا من قوة الاقتصاد الامريكي او الأوروبي فنجده يتأثر بشدة بارتفع اسعار النفط وهذا يعني ان ظروف الاقتصاد الأمريكي لم تعد في يديه فقط. فكلما زاد التقدم زاد الاعتماد على الاخرين.. فإن الوحيد الذي لايتأثر هو الانسان الذي يعيش في الامازون لايتقدم ويأكل من الغابة!!

القوى الكبرى

واذا كانت معظم الدول العربية تنتهج نهجا يهدف لتحرير تجارتها مع الاسواق الامريكية والاوروبية فهل تتحقق فوائد ملموسة للاقتصادات العربية الضعيفة مواجهة منافسه القوى الاقتصادية الاوروبية والامريكية الكبرى؟

يرد الدكتور حازم الببلاوى قائلا ان المفهوم الجديد للاقتصاد الدولي يرتكز على ان اى تبادل تجارى نتيجته تكون فائدة الطرفين مادام ليس هناك في الامر عبودية ومن الطبيعي هنا ان يكون المستفيد الاكبر هو الطرف الاقوى .. وبالتالي فإن علينا كعرب وكدول نامية ان ندرك أن الأقوى موجود سواء دخلنا معه في معاملات ام لا ولكن العبرة تكون.. كيف نستفيد نحن ايضا؟ وهنا ينبغي ان ندرك ايضا انه لايوجد كيان مطلق اسمه الولايات المتحدة او فرنسا. ولكن الولايات المتحدة هي مجموعات هائلة من المصالح التي يتفق بعضها مع البعض ويختلف بعضها مع البعض الآخر.. والامر الآخر هو ان هناك دائما مكانا للصغير في العالم وان هناك عملا يمكن ان يقوم به وهو عمل إما أن الكبير يستنكف القيام به أو ان هذا الكبير يعجز عن اداء هذا العمل لان ذكاءه لايتيح له ذلك كالصغير وعلى سبيل المثال مادرج عليه الوضع العام بأن الشركات الكبيرة لاتقدم بالتطوير التكنولوجي بنفسها وإنما تقوم الشركات الصغيرة بهذا التطوير وتبيعه للشركات العملاقة لأن الشركات الضخمة تشكو من البيروقراطية كما انها توجه ابحاثها العلمية لانتاجها الحالي ولايتسع المجال لديها للابتكارات الخلاقة بينما يجد الصغير مجالا واسعا اذا كان لديه الذكاء الكافي.. فبالرغم من التقدم التكنولوجي في مجال الكمبيوتر والمعلومات فإن المستفيد الأول من هذه الصناعة هم منتجو البرامج الجديدة في الهند وإيرلندا فنجحوا فيها بشكل مبهر!!

ويختتم المسئول المصرى الدولي كلامه قائلا انه ينبغي علينا كعرب ان لانتعامل بطريقة الجنرال التي تعتبر مكسب طرف هي خسارة للطرف الآخر ولكن علينا التعامل بعقلية التاجر بأنه لامانع من أن يكسب كلا الطرفين حتى لو كان مكسب طرف اكبر من مكسب الطرف الآخر.

الميـــــاه
العالم العربى
عام

الميـــــاه

فى

العالم العربى : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	"الفاو" تحذر	عمر الزبيدى	الشرق الاوسط	٧٩٣٦	٢٠٠٠/٨/٢٠	٥
٢	تسعير المياه : لمصلحة من ؟	عبد الرحمن صلاح	الاهرام	٤١٥٧٥	٢٠٠٠/١٠/٤	٦
٣	البعد السياسى	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٧٤	٢٠٠٠/١١/١	٨
٤	هدف استراتيجى	نجلاء الرفاعى	العالم اليوم	٢٩٧٤	٢٠٠٠/١١/١	١١
٥	اطراف الازمة	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٧٤	٢٠٠٠/١١/١	١٢

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	عمر الزبيدى
الموضوع الفرعى :	العالم العربي:عام	رقم العـــــدد :	٧٩٣٦
المصـــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢٠

«الفاو» تحذر من خطورة الوضع المائي في العالم العربي وانخفاض نصيب الفرد الى 650 متراً مكعباً

موجة الجفاف تهدد الحياة الفطرية وقطاعات الزراعة والرعي ومصادر المياه في السعودية

الرياض: عمر الزبيدي

حذر تقرير داخلي لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة «الفاو» من خطورة استمرار الوضع المائي في العالم العربي على وضعه الحالي الذي يمثل اكبر التحديات التي تواجه الزراعة العربية، حيث تقع 70 في المائة من الاراضي الزراعية في العالم العربي ضمن مناطق توصف بانها قاحلة او شبه قاحلة. واكدت احصائيات، ضمن التقرير ذاته، ان المنطقة العربية هي الاقل وفرة من المياه العذبة على مستوى العالم، حيث تقدر حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة بحوالي 1250 متراً مكعباً سنوياً، وهو ما يعادل نصف الحصة في منطقة أسيا التي تعتبر ثاني اكبر منطقة جافة في العالم.

وتوقع التقرير ان يشهد هذا المؤشر مزيداً من الانخفاض لتصبح حصة الفرد حوالي 650 متراً مكعباً عام 2025، خاصة ان اكثر من نصف الدول العربية تواجه في الوقت الحالي نقصاً شديداً في المياه، فيما دخلت عدة دول منها فعلياً في مرحلة الندرة الشديدة (على حد وصف التقرير)، كاليمن والاردن والامارات ومناطق السلطة الفلسطينية، مؤكداً ان كل دولة عربية تعاني بحد ذاتها من مشاكل متفاوتة تتعلق بالتوزيع الجغرافي لمصادر المياه.

وبين ان اتجاه الدول العربية الى مشاريع تحلية مياه البحر يتزايد بشكل مستمر ليس على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي فقط ولكن في غيرها من الدول مثل مصر وتونس والاردن التي تنوي اقامة مشاريع جديدة في هذا المجال، حيث تقدر تكلفة مشاريع التحلية التي بدا تشغيلها والعمل عليها منذ بداية هذا العام حوالي 7,5 مليار دولار منها 2,9 مليار دولار في السعودية و 2,2 مليار دولار في الامارات فيما يتوزع الباقي ومقداره 2,4 مليار دولار على مشاريع مقامة في عدد من الدول العربية هي البحرين والكويت وقطر وعمان ومصر وليبيا.

واكد التقرير اهمية هذا التوجه نحو تحلية المياه لتعويض النقص الحاصل في مصادر المياه العذبة في المنطقة، خاصة مع دخول التطور التقني المتسارع في مشاريع التحلية، مما سيؤدي الى تخفيض التكاليف ويشجع بالتالي الدول العربية على الاستثمار في اقامة مصانع تحلية المياه لمواجهة الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية، داعياً الى التوجه للجهات المختصة في الدول العربية لتنفيذ استراتيجيات واضحة في ما يخص ترشيد استهلاك المياه العذبة، والتركيز على مساهمة الاجهزة التعليمية في رفع مستوى الوعي باهمية المياه.

في ذات الصدد تعاني السعودية من اسوا موجة جفاف منذ ثلاثين عاماً حالت الامكانيات التي وفرتها الدولة دون الاحساس في الوقت الحاضر باثارها، وصدرت تحذيرات من اثار الجفاف السلبية على المدى الطويل على الحياة الفطرية وقطاعات الزراعة والرعي ومصادر المياه والهجرة، وكذلك التوزيع السكاني في السعودية.

وارجع تقرير لمصلحة الارصاد وحماية البيئة موجة الجفاف التي بدات منذ منتصف عام 1998، الى نقص كمية الامطار الساقطة خلال هذه الفترة على السعودية ومعظم دول الشرق الاوسط، اضافة الى ارتفاع درجات الحرارة لتصل الى 49 درجة مئوية وهي درجات كفيلة بجفاف ما تبقى من الغطاء النباتي في المناطق الداخلية ثم جفاف التربة.

وبين أن موسم الجفاف الحالي قضى على ما تبقى من النباتات والاحياء البرية التي قاومت الموسم الماضي، فقد كانت نسبة هطول الامطار فيه اقل بكثير من المعدل المناخي، اضافة الى ان بعض المناطق لم تشهد هطولاً يذكر.

وقابل هذا الجفاف ارتفاع في معدل استهلاك الفرد للمياه في السعودية خلال فصل الصيف الحالي ليتراوح المعدل بين 240 الى 320 لتراً في اليوم الواحد، اي ان معدل الاستهلاك اليومي لسكان السعودية من المياه العذبة تجاوز اربعة الاف مليون لتر.

ووفقاً لدراسة وزارة الزراعة والمياه فان الاستهلاك الامثل للمياه المنزلية هو 130 لتراً للفرد يومياً موزعة على الشكل التالي 35 لتراً لدورات المياه، و25 لتراً للاستحمام، و25 لتراً لغسيل الملابس، و40 لتراً للمطبخ وغسيل الايادي، و5 لترات للشرب.

وأكدت دراسة لمركز فقيه للابحاث والتطوير، ان السعودية من اكثر الدول استهلاكاً للمياه، حيث تستهلك ما يزيد على 40 في المائة من مواردها الطبيعية سنوياً، وتصل الى 100 في المائة منها احياناً، على اعتبار ان هناك نقصاً حاداً في المياه في بعض المناطق لتصل نسبة المياه المتاحة فيها الى 50 في المائة فقط من كمية المياه المطلوبة.

وحذر التقرير ذاته من أن الاستمرار في الاستهلاك غير المنظم والبعيد عن الترشيد سيؤدي الى نضوب تلك المصادر خلال السنوات العشرة القادمة، موضحاً ان عوامل عديدة تؤثر في كمية الاستهلاك للمياه في السعودية اهمها نمو السكان بمعدل سنوي يصل الى 3,7 في المائة مقابل ثبات في مصادر المياه وارتفاع استهلاك الفرد منها.

وقامت وزارة الزراعة والمياه مؤخراً بتنفيذ عدد من المشاريع المائية لتوفير مياه الشرب في مختلف انحاء السعودية، وشملت حفر اكثر من 400 بئر انبوبية، ويدوية، ومد حوالي 35 الف كيلومتر من الانابيب.

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن صلاح
الموضوع الفرعي :	العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	٤١٥٧٥
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٤

تسعير المياه: لمصلحة من؟

نقرا حاليا وعلى فترات متقاربة تصريحات مختلفة حول تسعير المياه. ففى محاضرة للسيد الدكتور وزير الموارد المائية والأشغال ذكر سيادته ان تسعير المياه ن يتم فى عهد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك وقرانا أخيرا عن اجتماع لمجلس المحافظين برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء لبحث التقرير الذى قدمه السادة محافظو شمال الصعيد الثلاثة بعد زيارتهم للولايات المتحدة الامريكية ويتضمن التقرير الاستفادة من التجارب الأمريكية فى ادارة شبكات الصرف الصحى ومياه الشرب بطرح سندات للمواطنين لتمويل هذه المشاريع واسلوب تسعير المياه والصرف ونظم الادارة.

وقد اثارتني محاولة الربط بين تجارب الولايات المتحدة الامريكية فى مجال المياه وتسعيرها وبين الواقع المصرى حيث إن نصيب الفرد الامريكى من المياه يزيد عن ١٩ الف متر مكعب سنويا فى حين نجد أن نصيب الفرد المصرى اقل من الف متر مكعب سنويا.

كما أن الولايات المتحدة تضم ٥١ ولاية بعضها يفتقد المياه (اى صحراء) والبعض الأخر تزيد فيه كمية المياه عن احتياجه ومن هنا نشأت فكرة نقل المياه من ولاية لأخرى بالبيع والشراء وهذا امر طبيعى داخل نفس الدولة وتحت سيادتها وعلمها وتعتبر من قبل تبادل المنافع فيما بينها، كما يقوم القطاع الخاص الامريكى بعمل المشاريع بتكليف من الولاية وله أن يحصل قيمتها من المستفيدين بعد موافقة المجلس المحلى للولاية.

اما الوضع فى مصر فهو مختلف تماما لمجموعة من الحقائق نعرضها فيما يلى:

- تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من اكثر المناطق فى العالم شحا فى المياه حيث يبلغ اجمالى نصيبها ١٪ فقط من اجمالى المياه المتاحة فى العالم، بينما يبلغ عدد سكانها نحو ١٠٪ من عدد السكان فى العالم.
- كما تتميز خصائص المنطقة بان ٩٠٪ من مجموع أراضيها صحراء، وثلثى كمية المياه التى تصل إليها تاتى من خارج أراضيها.
- كما تعانى شحا فى الأمطار غير المنتظمة وغير الثابتة فى منطقة محددة اى أنه من غير المستطاع الاستفادة منها.
- تضم منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا عشرين دولة نصيب الفرد فيها حوالى الف ومائة وخمسين مترا مكعبا سنويا ويحدد نصيب الفرد على أساس ناتج قسمة جملة الموارد المتاحة على عدد السكان داخل هذه المجموعة نجد تفاوتا فى الأنصبة، فحيث يبلغ نصيب الفرد فى العراق مثلا حوالى خمسة الاف متر مكعب سنويا يبلغ فى السعودية مائة وثمانية عشر مترا مكعبا ونجده فى البحرين والكويت صفرا. اما فى مصر فإن نصيب الفرد يبلغ حاليا اقل من الف متر مكعب سنويا ويتساوى تقريبا مع نصيب الفرد فى اسرائيل نتيجة لاستفادة اسرائيل من مياه الأمطار والتى لا تدرجها فى الاحصاءات الدولية.

نشأت اهمية المياه وخطورة الوضع المائى فى المنطقة بصفة عامة نظرا لثبات كمية المتاح من المياه الصالحة للاستخدام مع الزيادة المتصاعدة فى عدد السكان مما يقلل من نصيب الفرد من المياه بالاضافة الى تغير الظروف المناخية على مستوى العالم وبالذات فى منطقة الشرق الاوسط. ومن ناحية أخرى نجد أن انشاء دولة اسرائيل ادى الى تصاعد حدة الصراع على الماء، نتيجة ازدياد طموحات اسرائيل الحالية فى المنطقة وتشجيعها لليهود فى العالم للهجرة لإسرائيل للاستيطان فيها.

كل هذه الأسباب المجتمعة أدت الى وجود مشكلة فى المياه فى المنطقة غير أن السبب غير المعلن حتى الآن أن ظهور المشكلة والمبالغة فى تصويرها انما يرجع لما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما ارتفعت أسعار البترول العالمية لرقم قياسى فى ذاك الوقت (٤٣ دولارا للبرميل باسعار عام ٧٣) وهنا نشطت مراكز البحث العلمى وبخاصة فى الجامعات العالمية (جامعة هارفارد وغيرها) بعمل الأبحاث والدراسات لكيفية ايقاف هذه الظاهرة والحد من خطورتها. بل والعمل على امتصاص هذه الأموال بطريقة أو بأخرى بعد ظهور قدرة مالية كبيرة لدى الدول العربية بالشرق الأوسط والتى استفادت من ارتفاع الأسعار وكنا نسمع ونقرأ كل يوم عن شرائهم لأصول وحصص فى الشركات متعددة الجنسيات وفى البنوك العالمية العملاقة وهنا ظهرت ردود الفعل التالية:

رد الفعل التلقائى السريع: وذلك بترك أدوات السوق تعمل وبسرعة على رفع سعر المواد المصنعة أو الزراعية باكثر من قيمة رفع سعر الطاقة بل وتعدى التحدى منطقة الشرق الاوسط وذلك بالعمل على خفض أسعار المواد الأولية التى تعتمد عليها الدول النامية من دول العالم الثالث مثل البن والكاكاو والنحاس وغيرها وهى دول لا يتوافر لديها البترول أو الصناعة مما جعلها تئن وتتوجع ثلاث مرات مرة بفعل ارتفاع أسعار الطاقة والثانية لارتفاع أسعار وارداتها وثالثة لانخفاض أسعار منتجاتها الأولية، ومن هنا ظهرت مقولة إن الغنى

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	المياه	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن صلاح
الموضوع الفرعى :	العالم العربي: عام	رقم العـــدد :	٤١٥٧٥
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/٤

سوف يزداد غنى والفقير يزداد فقراً.

رد الفعل الأول تسرعاً: لمحاولة امتصاص تلك القدرات المالية تبنى الغرب (الولايات المتحدة الامريكية) نظرية الحروب المحلية المحدودة حتى تستمر ماكينة التصنيع العسكرى وتجارب السلاح واستغلالها للحروب المحلية بمزيد من مبيعات الأسلحة، مثل حرب افغانستان. حرب العراق - ايران، النزاعات الإفريقية وغيرها والتى ادت الى مزيد من مبيعات السلاح وارتفاع اسعارها وهنا تسيد الأغنياء الموقف.

وتعدى الامر ذلك بنجاحهم فى الخروج من ازمة مالية وكساد عالمى رهيب عن طريق حرب الخليج عام ١٩٩١ وما صاحبها من تداعيات سواء فى اثناء الازمة او فى اثناء حلها على حساب دول المنطقة واستقرارها لامد ابعد مما كان يتصوره المخططون لها وهنا استقر لهم المقام ووضعت نظريات العولمة والقوة الكبرى الوحيدة.

رد الفعل الثانى: لم ينته الأمر عند هذا الحد بل كل يوم نفاجأ بجديد حيث نشطت الدراسات المائية فى الجامعات الكبرى خاصة جامعة هارفارد الأمريكية عن نقص المياه فى الشرق الاوسط. وظهرت افكار جديدة حول بيع المياه ونقل المياه ولكى تتم عملية البيع والنقل فلابد من تسعير المياه. وحتى يتم المخطط بنجاح لابد من تعديل القانون الدولى فيما يخص الاستخدامات غير الملاحية للمياه العذبة. وهو موضوع يحتاج لوقفة طويلة فيما بعد، وهنا اتحدت الأهداف ما بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبرنامج البيئة للأمم المتحدة - وبنك الاستثمار الأوروبي واللجنة الأوروبية، لاقرار المبادىء الجديدة بهدف تحقيق الانسانية والطيبة والروح الخيرة لانقاذ دول المنطقة من نقص المياه وعدم عدالة التوزيع والا..... فالحرب قادمة لا محالة!! وهو كلام ظاهره الرحمة وباطنه العذاب المقيم. واستقرت ابحاثهم وبضاعتهم الواردة إلينا على أن المياه سلعة لها قيمة اقتصادية ولها طلب وعرض. وبالتالى لابد أن تحدد قيمتها على أساس نظرية المنفعة الحدية وهى قيمة الوحدة الجديدة المضافة، وقام بتسويق هذه النظرية دول صديقة لنا، وفى خطاب للرئيس الفرنسى اشار الى ضرورة تسعير المياه مبيناً أن المياه المجانية تساعد على زيادة الهدر وذلك فى مؤتمر عالمى للمياه حضره وزراء مياه من ٨٥ دولة فى فرنسا عام ١٩٩٨ وفيه ظهر بوضوح الاتجاه الدولى الجديد فى البيان الختامى للمؤتمر. وملخصه:

ضرورة تسعير المياه. والمستهلك للمياه يدفع والملوث للمياه يدفع أيضا. ضرورة اشتراك القطاع الخاص والشعبى فى تملك وادارة المشاريع المائية.

ولتدعيم الفكرة أخرج البنك الدولى بيانات احصائية عن وجود عجز مائى فى ست وعشرين دولة من دول العالم تعانى عجزا خطيرا فى المياه، وهو كلام فيه شىء من الصحة ولكنه بعيد عن الحقيقة لأن نحو عشرين دولة من هذه الدول لم تطلب مساعدة من البنك الدولى او خلافه مثل السعودية، الامارات، الكويت، البحرين وغيرها، لانها تقوم ذاتيا بحل مشاكلها عن طريق تحلية مياه البحر. وامكانياتها، تساعدها على ذلك، اما الدول الفقيرة المحتاجة فعلا مثل تشاد والنيجر وهايتى وغيرها فلا تملك من الأموال ما يساعدها على إتمام عمليات التبادل التجارى العادية مثل البيع والشراء والتى تتم عادة بالمقايضة. فكيف إذن يتوافر لها القدرات المالية لشراء المياه او دفع قيمة التلوث او منعه.

. اذن فعملية تسعير المياه لن تخدم الفقراء بل سوف تكون عائقاً أمام الدول النامية ودول العالم الثالث لأن الغرض من التسعير ابعد بكثير مما هو ظاهر أو معلن عنه حالياً.

إن اى سلعة اقتصادية لها عرض وطلب لابد ان تكون لها سوق وهذه السوق سوف تتحكم فيها اليات السوق وتسيطر عليها الدول الغنية والشركات متعددة الجنسيات وكلما ازدادت مساهماتها واستثماراتها فى المشاريع المائية والتى غالبا ما ستكون عن طريق نفس نظام الاستثمارات فى مجال استخراج البترول باتباع نظام الـ B.O.T. (BUILD, OPERATE TRANSFER او نظام الـ B.O.O.T. (BUILD OWN OPERATE TRANSFER) حيث تقوم الدول بتحديد منطقة الامتياز فى داخلها وتحت سيادتها الوطنية واختيار الأصلح لها وتحديد مدة العقد، أما فى مجال استثمارات المشاريع العملاقة للمياه عابرة الحدود والتى تشترك فيها اكثر من دولة فالخطر كل الخطر الانسياق نحو هذا الاتجاه فى مجال المياه المشتركة لأن الشركات متعددة الجنسية قدراتها اكبر بكثير من قدرة الدول وتملك من النفوذ والمدافعين عن مصالحها ولن تستجيب لتعويض الأضرار التى ستصيب الغير واذا سارت الامور فى هذا الاتجاه فسنجد الشركات الجديدة المساهمة فى مشاريع المياه تطرح اسهمها فى البورصة كشركات البترول، ومع التوسع سوف تنشأ بورصة جديدة للمياه وهنا تتم عمليات المضاربة ورفع أو خفض قيمة الاسهم وبالتالى قيمة المياه، فقد اصبحت سلعة اقتصادية سيتحكم فيها الاقوى وهنا نجد أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هى المقصودة بكل هذا الاهتمام دون غيرها من باقى دول العالم، حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من المياه الفا ومائة وخمسين م٣ سنويا فقط، بينما نصيب الفرد فى امريكا اللاتينية ثلاثة وعشرون الف متر م٣ سنويا وفى امريكا الشمالية تسعة عشر الف م٣، وفى أوروبا الشرقية ووسط اسيا خمسة عشر الف م٣ سنوياً، وفى إفريقيا فان نصيب الفرد سبعة الاف وخمسمائة م٣ سنويا، اذن فعملية تسعير المياه مقصودة ومخططة لدول الشرق الأوسط والدول العربية فى شمال إفريقيا وذلك لتحقيق الاهداف التالية: - يمكن اعتبارها اداة من أدوات السيطرة فى ظل النظام الدولى الجديد والمسمى بالعولمة.

- امتصاص القدرات المالية الكبيرة والمتوقعة فى المنطقة.

- المتحكم فى سوق المياه، وهى اغلى عنصر من عناصر الحياة، ستكون له السيادة المطلقة.

- الاستمرار فى طرح الموضوع وبإلحاح كاختراق فكرى للمنطقة يحوز القبول خاصة فى دوائر صناعة القرار.

اين مصر من قضية تسعير المياه؟

ان قضية المياه لها ابعادها الاجتماعية والسياسية ولا تنحصر، ويجب الا تنحصر فى البعد الإقتصادى. ان تعداد الشعب المصرى حالياً هو خمسة وستون مليون نسمة، ونحو ٧٠٪ من عدد السكان يعملون فى قطاع الزراعة، فلو حدث وتم تسعير المياه فسوف يحمل السعر على التكلفة النهائية للمنتج الزراعى او الزراعى - الصناعى، وهنا وفى ظل آليات السوق وتوقيعنا على اتفاقية الجات وفتح اسواقنا للمنتجات من الدول الأخرى إعمالا لنص الاتفاقية فسوف نواجه بازمة محققة فى القطاع الزراعى لعدم قدرته على المنافسة.

اما فى القطاع الصناعى فإن المشكلة اخف وطأة ولكنها تزداد تعقيداً فى قطاع الخدمات المنزلية حيث إن المياه لها وظيفة اجتماعية ففى المناطق الفقيرة يجب الا تتساوى أسعار المياه فيها مع الاحياء الراقية أو المنتجات السياحية وهى من سلطة وسيادة الدولة المباشرة فى اقرار وتحديد قيمة خدمة المياه. وتكلفة هذه الخدمة على أساس حساب نفقات التوصيل والصيانة وتنقية المياه والعدادات والشبكات والتكاليف الهندسية والتوسعات الجديدة.. كل هذا يسمى بتكلفة الخدمة وليس سعر المياه حتى لا تختلط المفاهيم.

الموضوع الرئيسى :	المياه	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعى :	العالم العربى: عام	رقم العـــــدد :	٢٩٧٤
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١

البعد السياسى

لاشك فى ان الحالة المناخية والموقع الجغرافى للدول العربية يؤثران سلبا على حجم الموارد المائية المتاحة اذ تقع معظم اجزاء هذه الدول فى مناطق مناخية جافة و شبه جافة تقل فيها الامطار وتمتد فيها اكبر رقعة صحراوية فى العالم كما تعانى العديد من الدول العربية من ضغوط شديدة على مواردها المائية حيث انه على الرغم من ان مساحة الوطن العربى تمثل نحو 15٪ من مساحة العالم الا ان 5٪ من مجموع سكانه يحظون فقط باقل من 0,5٪ موارد العالم المائية العذبة وهو الامر الذى يجعل متوسط دخل الفرد فيه من المياه المتجددة اقل من المعدلات المتعارف عليها فى العالم. ومن هنا تتضح مدى خطورة قضية المياه العربية كقضية استراتيجية حيث هناك عدة حقائق اصبحت تفرض نفسها على الامن المائى العربى اهمها ان الانهار الرئيسية فى المنطقة العربية تنبع جميعها من خارج المنطقة مما يعنى تحكم قوى خارجية فى مصادر هذه الانهار وفى مقدمتها اسرائيل التى يعتمد مشروعها الاستيطانى على الهيمنة على موارد المياه واثيوبيا التى مازال لديها خطط لاقامة مشاريع على النيل الازرق بمعاونة اسرائيل فى الوقت الذى تتصاعد فيه الطموحات التركية لتنمية منطقة الاناضول للتحكم فى مياه دجله والفرات.

هناك ثلاثة محددات تفرض نفسها على قضية الامن المائى العربى وهى غالبية دول المشرق العربى ووسطه تعانى من ازمة مائية متزايدة وبدرجات مختلفة وغالبية الانهار العربية «دجلة والفرات والنيل» تنبع من خارجه مما يعنى انها عرضة لتحكم قوى اجنبية وهناك ايضا المشروعات الاسرائيلية التى ترتبط بالهيمنة على مصادر المياه وفيما يتعلق بالابعاد الجيو -سياسية للازمة المائية العربية هناك البعد الجغرافى حيث تتحكم دول الجوار العربى بنحو 85٪ من الموارد المائية العربية اما البعد السياسى فيتمثل فى غياب المعاهدات والاتفاقيات الدولية الناظمة لاستغلال واستخدام المياه بشكل قانون يراعى حقوق الدول المائية وبسبب ضعف الزامية القانون الدولى ونظرا لطبيعة العلاقات التى تسود بين دول الاقليم فان العامل المائى وحاجته وندرته اصبح مرتبطا بالبعد السياسى حيث اصبح يوظف فى خدمة الاغراض والاهداف والنفوذ والسيطرة والمنافع والمصالح المختلفة فيلاحظ ان دول الجوار الجغرافى ترتبط مع الدول العربية بعلاقات استعمارية مثل «اسرائيل» ورغبتها فى استغلال هذا العامل كعنصر ضغط سياسى وحرمان للدول العربية فيما يسود العلاقات مع تركيا نوع من الجفاء والتوجس بحكم الميراث التاريخى والعلاقات الامنية والاستراتيجية مع اسرائيل وهناك التحالف الاقليمى بين «تركيا واسرائيل واثيوبيا» حيث تحاول اسرائيل وتركيا الاضطلاع بادوار مهمة واقليمية فى المنطقة وتكريس نفوذها من خلال استغلال الحاجة العربية من المياه وذلك لاغراض وابعاد سياسية واقتصادية وبانتقالنا الى البعد التقنى نجد ان دول المصدر المائى تعتبر من اكثر الدول تطورا من الناحية التقنية والاقتصادية وذات وفرة مالية تجعلها قادرة على استثمار مواردها المائية بشكل افضل وامثل بما يضر بحاجات الدول العربية ويؤكد تقرير صادر عن البنك الدولى ان ندرة المياه تمثل عائقا سياسيا امام تنمية الانتاج الزراعى والغذائى فى البلاد العربية وذلك لان غالبية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	المياه	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعى :	العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	٢٩٧٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/١

هذه البلدان تقع فى الحزام الصحراوى الذى يلف المنطقة الاستوائية والذى يعد من اكثر مناطق العالم جفافا وزاد من المشكلة تصاعد الطلب على المياه وضعف كفاءة استخدامها والاستخفاف باهميتها مما ادى الى زيادة العجز المائي ويضيف التقرير ايضا ان مؤشر موارد المياه العذبة المتجددة «للفرد فى السنة» فى دول الشرق الاوسط وشمالى افريقيا يتجه للانخفاض بنسبة كبيرة تتجاوز 80٪ من نحو 3300م.م مكعب فى السنة الى 650 مترا فقط وطبقا لمؤشر الفقر المائى المتعارف عليه دوليا «1000 متر مكعب للفرد سنويا» فانه يتبين ان غالبية البلدان العربية تعانى او ستعانى قريبا من نقص حاد من المياه وعليه فان ست دول عربية وقعت تحت هذا الخط وهى سوريا والاردن واليمن والامارات والسعودية وليبيا حيث يؤكد التقرير على ان هذه الدول تستخدم 100٪ من مصادر المياه المتجددة لديها وان الاردن موقفه مثير للقلق نظرا لانه يستهلك 900 مليون م.م مكعب من المياه فيما لايتوافر من الموارد الطبيعية سوى 650 مليون متر مكعب فقط، وتشير تقديرات البنك الدولى الى انخفاض شديد فى نصيب الفرد العربى من المياه بحلول عام 2025.

ويؤكد دكتور جان خورى مدير ادارة الدراسات المائية فى «اكساد» على ان المياه هى المشكلة الاساسية التى ستواجه البشرية خلال القرن الواحد والعشرين وان البحوث والدراسات اوضحت ان المنطقة العربية اكثر مناطق العالم تاثرا بهذه الازمة وان سمات الموارد المائية هى ذات مصدر خارجي بالاضافة الى التغيرات الزمانية والمكانية والمناخية والتطور والنمو السكانى وتدهور نوعية الحياة واضاف خورى أن الحفاظ على الحقوق المائية العربية رؤية استراتيجية لانها مشكلة تدخل فى صميم الامن القومي مما يستدعى تحركا عربيا موحداً ومنسقا باتجاهات اقليمية ودولية وتضمنت وثيقة صادرة عن الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب اشارة الى ان الصراع المقبل فى منطقة الشرق الاوسط سيكون من اجل السيطرة على مصادر المياه الطبيعية علما بان النزاع على مصادر المياه اصبح يشكل فتيلا قد يفجر ويهدد بوجود صراعات محلية واقليمية مما يستدعى ان تاخذ المنطقة المسالة بجدية من خلال وجود تصور وبعد استراتيجي يستدعى وضع سياسات عربية مائية موحدة لمواجهة تحديات الامن المائى العربى واضافت الوثيقة ان الاطماع الاسرائيلية فى المياه تشكل اهم نقاط الصراع الخطيرة الى مياه منطقة الشرق الاوسط حيث توجهت الانظار الاسرئيلية الى المياه في الدول العربية المجاورة وتكونت لديها اطماع اقليمية لم تقتصر على الموارد المائية فى نهر الاردن وروافده ومياه الضفة الغربية وقطاع غزة بل فى الجنوب اللبنانى ومياه نهر النيل واذا اردنا ان نتناول مثالا عربيا فاننا سنتحدث هنا عن الاردن الذى يبلغ المعدل السنوى لسقوط الامطار فيه مابين 250 و325 ملم فى حين يستهلك 110٪ من رصيده المائى سنويا عن طريق استخراج الماء من المستودعات المائية الجوفية الضحلة حتى تراكم العجز ليساوى موارد سنة باكملها من المياه اذ تحصل 5٪ فقط من الاراضى على معدل كاف من الامطار يكفى لقيام الزراعة اما الاراضى المعتمدة على الرى فلا تصل الى 10٪ وان كانت تنتج 20٪ من صادرات الاردن .

وفى تقرير صادر عن وزارة المياه والرى الاردنية حول احتياجات الاردن من المياه بدءا من عام 1995 وحتى العام 2025 اكد مدى حاجات الاردن والعجز المائى المتوقع مشيرا الى اهمية ايجاد السبل الكفيلة لتعويض هذا العجز الذى سيشكل اول اهتمامات صانع القرار مستقبلا كجزء لا يتجزأ من جوهر الامن الاردنى لقد اظهرت النتائج والدراسات ان الاردن يعانى من عجز مائى مقداره 100 مليون متر مكعب. وبشكل عام تؤكد معظم الدراسات ان اكثر من نصف الدول العربية تعانى حاليا من نقص حاد فى المياه حيث دخلت بعض الدول مرحلة الندرة الشديدة كاليمن والاردن ومعظم اراضى السلطة الفلسطينية مشيرة الى وجود تفاوت كبير فى توفير المياه العذبة بين الدول العربية كما تتزامن عوامل الندرة المائية مع التزايد السكانى وزيادة الطلب على المياه لجميع الاستخدامات حيث تزايد اعتماد الدول العربية على مشاريع التحلية التى لم تعد مقصورة على دول مجلس التعاون وتجاوزتها الى غيرها من البلدان وفى مقدمتها مصر وتونس والاردن وتحذر الدراسات من ارتفاع العجز المائي العربى لنحو 303 مليارات متر مكعب عام 2025 اذا استمرت الدول العربية فى تنفيذ السياسة المائية الحالية ويحصل الوطن العربى حاليا على نحو 325 مليار متر مكعب سنويا من المياه تاتى حوالى 60٪ منها من خارج حدود الوطن العربى فى الوقت الذى يستغل فيه حوالى 178 مليار متر مكعب فقط من هذه المياه موزعة بواقع 157 مليار متر مكعب فى الزراعة مقابل 21 مليار متر مكعب فى الشرب والصناعة .. وتتركز الزراعة المروية فى مصر والعراق والمغرب والسودان والسعودية وسوريا حيث تبلغ المساحة المروية منها 1,8 مليار هكتار تستهلك 135 مليار متر مكعب من المياه ويتجاوز الفاقد من المياه المستخدمة فى الزراعة 80 مليار متر مكعب بنسبة

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	العالم العربي: عام	رقم العـــــدد :	٢٩٧٤
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/١

50٪ من المياه المخصصة للزراعة .. وذلك نتيجة الرى السطحى او الرى بالغمر وقد لجأت بعض الدول العربية خلال الاعوام القليلة الماضية لجلب استخدام تكنولوجيا حديثة فى مجال الرى لتقليص الفاقد السنوى من المياه والذى يكفى لزراعة حوالى 4,10 مليون هكتار اخرى تضاف للميزان الزراعى العربى.

وتشير التقارير الى ان 6 دول عربية فقط وهى مصر وتونس والجزائر ولبنان والمغرب واليمن تستثمر حوالى 1,5 مليار دولار سنويا فى المشروعات المتعلقة بتنمية الموارد المائية غير أن هناك المعوقات التقنية التى تقف امام الامن المائى العربى والتى تأتى فى ظل محدودية الموارد المائية و تزايد النمو السكانى حيث يقل ويزداد الطلب بالاضافة لتصاعد الهدر المائى وفى ظل شبه غياب لسياسة ترشيدية من قبل معظم المواطنين العرب وتشير الدراسات الى ان الازمة المائية فى منطقة دول مجلس التعاون الخليجى فنية لندرة المياه وللطبيعة الجغرافية الصحراوية لمعظم دول هذه المنطقة التى تبلغ مساحتها بالاضافة الى اليمن نحو 3 ملايين كيلو متر مربع وعدد سكانها 41 مليون نسمة وتوفر جميع احتياجاتها من المياه الجوفية ومن تحلية مياه البحار حتى ان عدد محطات التحلية فى هذه المنطقة تجاوز الـ 700 محطة باستثمارات تجاوزت عشرات المليارات من الدولارات كما ان دول مجلس التعاون الخليجى تحتل مراكز متقدمة من بين عشرين دولة معظمها من الدول العربية التى تعانى من نقص مزمن فى المياه واشارت الدراسات الى ان القطاع الزراعى فى دول المجلس يستهلك نحو 85٪ من المياه المستخدمة فيما يقارب العجز نحو المليار متر مكعب .. ومن المنتظر ان يصل الطلب على المياه لحوالى 47 مليار متر مكعب بحلول عام 2015 بزيادة حوالى 8,17 مليار متر مكعب على مستواه لعام 1995 وحسب الموارد المتاحة لعام 2015 فان المياه الجوفية ستمثل 2,7 مليار متر مكعب مقابل 30 مليار متر مكعب لمياه التحلية ونحو 3 مليارات متر مكعب للمياه الناتجة عن اعادة استخدام مياه الصرف علاوة على 3,8 مليار متر مكعب للمياه السطحية وبالتالى سيكون مجموع المياه المتوافرة 5,21 مليار متر مكعب بمعنى ان العجز قد يتضاعف من مليار متر مكعب حاليا لنحو 5,25 مليار متر مكعب عام 2015 المناطق الاخرى وتصف الدراسات الازمة فى منطقة دول المغرب العربى بانها ذات بعد تقنى حيث تستغل هذه الدول مابين 11 و53٪ من مواردها التقليدية المتجددة لان استغلالها بالكامل يحتاج لاستثمارات ضخمة خاصة ان معظمها بعيد عن مناطق الاستهلاك مما دفع الجماهيرية الليبية لانشاء النهر الصناعى العظيم لدى المناطق القاحلة عن نظيرتها الغنية بالمياه

الموضوع الرئيسى : المياه
الموضوع الفرعى : العالم العربى: عام
المصـــــــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : نجلاء الرفاعى
رقم العــــــدد : ٢٩٧٤
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/١



اكـد تقرير حـول اوضاع المياه فى الوطن العربى صـدر مؤخـراً عن جامـعة الدول العـربية انه على الرغـم من تزايد استـخدام التحلـية فى العالم فـان الدول العربية ودول الخليـج بشكل خاص تاخذ زمـام السبق وتزيد من طاقات انتاج المياه المحلاة لتلبية احتياجـات الشرب والصناعة بطاقة انتـاج تفوق احيانـاً مثلى المعدل اليومى لـلاستهلاك ويبلغ مـعدل انتـاج محطات الـتحليـة فى الوطن العربـى 11,5مليون فى اليـوم تاتى السعوديـة فى مقدمة الدول المنتـجة للمياة المحلاة وتحـتل دولة الامارات المركز الثانى ، وحـدد التقرير المعوقات التى تعتـرض تحقيق الامن المائى العربى فى عدة عـوامل تتضمن محدودية الموارد المـائية. ومشكلة الموارد المائية المشتركة. والزيادة فى السكان ونقص المعرفة ببعض الموارد المائية وضخـامة متطلبات الامن الغـذائى الى جانب انخفـاض كفاءة استـخدام المياه وتدهور نوعية المياه والتربة.

كما اشار التقرير الى الافاق المستقبلية لمعالجة ازمة المياه، مشيرا الى ان التصـدى للازمة يتطلب تـبنى مجمـوعة من السـياسـات والاجراءات لازالة تراكـمات الـكم الكبيـر من المعـوقـات المشار اليـهـا، ومن اهم تلك الـسياسات الـعمل على تدقـيق معـرفة الموارد المائيـة المتاحـة فى الوطن العـربى من حيـث الكم والنوع وامكانيـات تطويرها ودعـا التقـرير الى ضـرورة تطوير حصـاد الامطار بإنشـاء السدود التـرابية والبـحيـرات والبرك وتوجـيه ميـاه الامطار والسيول الى امـاكن مناسبة لاسـتقبـالها والاستفـادة منها والسعى لايجاد حلـول لقضايا المياه المشـتركة مع دول الجوار عن طريق التوصل الى اتفاقـات دولية لاقتسام هذه الموارد بشكل رسمى الى جـانب ضرورة التوصل الى اتفـاقات فيمـا يخص الاحواض المشتركة ووضع استـراتيجيات واقعية لاسـتثمار المخزون المائى الجوفى فى اطار مشـاريع عربية مشـتركة واعتـبار المياه الجوفـية غيرالمتـجددة مخزونا استراتيجيا يجب استغلاله بحذر ومراعاة حق الاجيال المقبلة فيه مع تطوير استـعمال مـياه الصرف الصـحى المعالجـة فى الزراعة والتى تقدر كمياتها بما يقارب 50٪ من مياه الشرب وتنمية صناعة المياه المحلاة فى الدول العربيـة مع الاستفـادة من التجربة الفـريدة لدول الخليج فى تطوير هذه الصناعة ورفع كفاءتها ويعتبر التعاون المائى بين دول الخليج العربى هدفاً استراتيجياً تعمل دول المجلس بصورة جادة لتحقيقه خاصة

ان دول مجلس التعاون تعيش فى منطقة تتداخل وتـتشابك فيها مصادر المياة وتتشابه ظروفها المناخية وتشترك جميعا فى ندرة الامطار وبالتالى ندرة الميـاة السطحـية ، لذا كـان من الاهمـية التـعـرض الى اثر كل تلك العوامل فى مدى قدرة الدول المجاورة على الوفاء باحتياجاتها من المياه ، والحقـيقة انه لا يمكن الوصـول الى استـراتيجيـة حماية وتنمـية الموارد المائية فى الدولة الا بعـد التعرف على الاحتـياجات المستقـبلية للدولة من وجهة نظر الباحثين الذين اجـتهدوا فى تحديد مطالب الدولة المائية، كذلك التعـرض للبدائل الفـنية لتجـاوز فجـوة الموارد المائية، وخـيارات تنمـية الموارد المائية والتى تـشمل اربعة انشطة رئيـسية هى ترشـيد استـهلاك الموارد المائية المتـاحة ، وتنمية هذه الموارد واضـافة موارد مائيـة جيدة ، والتعـاون فى المجال المائى لدول مجلس الـتعاون الخليـجى وليمكن فى النهاية استنباط انسـب الاستراتيجيات لحماية وتـنمية الموارد المائية لكل دولة ومن خلال اخـتيار انسب البـدائل على ضوء الموارد والاهداف التى تسعى كل دولة للوصـول اليها، ومن خلال خطة عاجلة وخـطة متوسطة المدى «عشر سنوات» ولضمان عدم تضارب استـراتيجيات تنمية وحماية الموارد المائية فى كل دولة من دول التعـاون مع المناخ الاقليمى فكان لابد من التعاون الخليجى فى مجال حماية وتنمية الموارد المائية لئلا تتعارض الاستراتيجية المقترحة لاى دولة من الدول مع متطلبات الامن المائى لدول مجلس التعاون . وليكون التعاون المائى هو الهـدف خاصة المياه الجوفية الحبيـسـة فمن خلال التـعرف على درجـة اعتمـاد الدول الخليـجيـة على مصادر المياه المتعددة واحتياجاتها المستقبلية وكذلك بحث التعاون الحالى بين هذه الدول فى مجال المياه وتشريعات هذه الدول التى تختص بالمياه، والتعرف على خيارات وبدائل حمـاية وتنمية هذه الموارد ، والتعرف على الاداء الحـالى لهذه الدول خـاصة فى مـجال التـعامل مع المسـتودعـات الجوفيـة العميقـة «الحبيسة» المشتركة ومن خلالهـا يمكن الوصول الى انسب اساليب لـلتعاون بين دول مـجلس التعـاون فى المجال المائى وبما يضمن حـسن استغـلال الموارد المتاحة، وتنـشيط اليات التـعاون فى هذا المجال ولصالح الاستفادة المشتركة من هذه الموارد .

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : المياه | اسم كاتب المقال : نجلاء الرفاعى
الموضوع الفرعى : العالم العربى: عام | رقم العـــــدد : ٢٩٧٤
المصـــــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/١

أطراف الأزمة

تشكل أزمة المياه الاقليمية والعالمية أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة للوطن العربى تصل إلى حد البقاء بالإضافة إلى تاثيرها المباشر على مجالات التنمية الاقتصادية الشاملة والتى تشكل حجر الأساس فى مقومات الدولة الشاملة المتوازنة وهى الدعم الرئيسى لمختلف المجالات سياسى/ عسكرى / اجتماعى. وتحاول أطراف مختلفة على المستوى الاقليمى والعالمى تحكمها مصالح وأهداف مشتركة التصعيد الحاد لهذه المشكلة فى الوقت الراهن لتحقيق أقصى استفادة ممكنة فى ظل المتغيرات والتصدعات الموجودة بالمنطقة العربية كمحصلة لأزمة الخليج الأخيرة وتشكل اسرائيل وتركيا وأثيوبيا أطرافا مؤثرة فى هذه الأزمة الحيوية للمنطقة العربية فى تعاون تام مع الدول الكبرى ربما يحقق أهدافها بالمنطقة وهذا يتطلب التخطيط السبق والدقيق ووضع البدائل والحلول والاسبقيات لمواجهة هذه الازمة بإيجابية كاملة وباقل اضرار ممكنة وتتمثل العناصر الرئيسية لأزمة المياه فى الوطن العربى بازمة مياه نهر النيل وأطرافها مصر والسودان واثيوبيا وباقى دول حوض النيل واسرائيل ثم أزمة مياه نهر الفرات وأطرافها تركيا وسوريا والاردن وإسرائيل والعراق وازمة مياه نهر الأردن وأطرافها اسرائيل وسوريا ولبنان والأردن مما سبق نجد أن اسرائيل هى صاحبة المصلحة الاولى فى هذه الأزمة وتصعيدها على المستوى الاقليمى والعالمى لخدمة وتحقيق أهدافها ومصالحها، وعلى هذا فهى عامل مشترك فى جميع أطراف أزمة المياه بالوطن العربى، حيث تشكل هذه القضية بالنسبة لمصر مصلحة قومية عليا تصل إلى درجة الدفاع والبقاء بما يحقق الرخاء الاقتصادى واستمرار اعمال التنمية فى مختلف المجالات وصولا إلى تحقيق الاهداف القومية الاستراتيجية لمصر.

وتحصل مصر على حصتها المقررة فى مياه نهر النيل طبقا لاتفاقيات محددة بين دول نهر النيل مع حصول مصر على زيادة متفق عليها من حصة السودان كما تحتفظ مصر بمخزون استراتيجى من المياه ببحيرة السد العالى. وقد حقق اقامة مصر للسد العالى الحماية من أضرار الفيضانات بالإضافة إلى استغلاله فى توليد الطاقة الكهربائية وإذا كان له بعض المشاكل الجانبية ولكن على كل حال فهو انجاز عظيم.

وتشكل اثيوبيا طرفا رئيسيا فى قضية الصراع على موارد نهر النيل حيث تعتبر هى إحدى دول منابع النيل. وتعتبر أثيوبيا وثالث أطراف أزمة النيل أثيوبيا «أ» هى إحدى دول منابع النيل وقد سبق لها التفكير فى إقامة سدود بمنطقة هضبة الحبشة فى الجنوب ولكن اثبتت الدراسات الفنية الأولية صعوبة تنفيذها ولكن الممكن هو بناء السدود وانشاء البحيرات مما يؤثر على حصة مصر والسودان من المياه. «ب» نجحت اسرائيل فى اختراق اثيوبيا وتحقيق تعاون اقتصادى وعسكرى معها وصل إلى حد الدعم الاقتصادى بـ300 مليون دولار وهذا التقارب يشكل تهديدا مباشرا للأمن المصرى وتحاول مصر استيعاب هذه الازمة من خلال العلاقات الثنائية مع أثيوبيا ومنظمة الوحدة الافريقية للمحافظة على علاقات متوازية مع أثيوبيا للحد من التدخل والتوغل الاسرائيلى وهناك أزمة مياه نهر الفرات تعاظمت هذه الازمة للعراق إلى درجة عالية من المصالح تصل إلى درجة الحيوية والبقاء وخاصة بعد أزمة الخليج الاخيرة وهزيمته وتزايد مشاكله الداخلية وتحاول تركيا استغلال الموقف فى تحقيق أهدافها القومية والاستقرار الاقتصادى بإقامة السدود على نهر الفرات وبما يحقق لها السيطرة الكاملة فى المياه وتدفقها بالكميات التى يسمح بها، وهذا يحقق لتركيا العديد من المصالح القومية العليا وتحاول تركيا المساومة بين البترول والمياه بالنسبة لدول الخليج أما العراق فتشكل عليها ضغطا كبيرا مباشرا للسماح لها باستخدام خط أنابيب البترول المار بأراضيها بطاقة 1,6 مليون برميل يوميا وتستغل تركيا الموقف السيىء للعراق علاوة على اثارة المشاكل العرقية والطائفية بشمال العراق والذى يستهدف اضعاف العراق داخليا مما يؤدى إلى تقسيمه وتشكل هذه الازمة اهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل التى تحاول من خلال الولايات المتحدة تحقيق مطالبها من المياه بالتنسيق مع تركيا. وتعتبر إسرائيل ذات المصلحة الاولى فى هذه الأزمة لتنفيذ الاستيطان وإقامة المستوطنات وهى أحد اهدافها الاستراتيجية «أرض الميعاد» من النيل إلى الفرات وفق خطوط ذات اهمية سياسية واقتصادية وعسكرية، بالإضافة إلى ذلك تشكل هذه الازمة أهمية رئيسية بالنسبة للأردن.. اما سوريا فتعتبر هذه الأزمة بالنسبة لها حيوية تصل إلى درجة البقاء فى حالة انفجارها. اما أزمة مياه الاردن فتتصف بانها تشكل بالنسبة لإسرائيل مطلبا حيويا يصل إلى درجة البقاء والدفاع عن كيان الدولة وتماسكها نظرا لاستيعاب الحجم الكبير من المهجرين وتشجيع عملية الاستيطان حيث تعتمد إسرائيل على 80٪ من موارد المياه فى نهر الأردن وكذا المياه الجوفية بالضفة الغربية وعلى هذا تخشى اسرائيل من حل القضية الفلسطينية لتاثيرها سلبيا على كيان اسرائيل اقتصاديا فى المقام الأول. نظرا لأهمية مياه نهر الأردن لإسرائيل نجد إصرارها فى السيطرة على جبل الشيخ وهو مصدر مياه نهر الاردن كما أن السيطرة على منطقة الجولان

الموضوع الرئيسى :	المياه	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعى
الموضوع الفرعى :	العالم العربي: عام	رقم العــــدد :	٢٩٧٤
المصــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/١١/١

الجنوبية تسيطر على بحيرة طبرية بالإضافة إلى سيطرة إسرائيل على الميول الحادة التي تشرف على نهر الأردن كخط دفاعى رئيسى لإسرائيل فى اتجاه الأردن، وتشكل هذه الأزمة درجة حيوية بالنسبة للأردن أما بالنسبة لسوريا فهى تشكل لها اهمية أساسية حيث اعتمادها الرئيسى على نهر الفرات فى اعمال التنمية. واخيرا أزمة مياه نهر الليطانى التى تعتبر أحد الاسباب الرئيسية لغزو اسرائيل للجنوب اللبنانى تأكيدا فمهوم الحدود الآمنة لإسرائيل سياسيا واقتصاديا كما يشكل الوجود الاسرائيلى فى جنوب لبنان بسيطرة كاملة على نهر الليطانى والاضرار الكامل بمصالح لبنان لدرجة البقاء والأردن حتى الحيوية.

وتعتبر اسرائيل طرفا مشاركا فى كل الأزمات المنتظرة على مستوى الوطن العربى ككل فى تعاون تام مع كل من تركيا واثيوبيا لاستغلال الموقف الراهن للأمة العربية عقب أزمة الخليج، وتأخذ الاهمية الاستراتيجية لدراسة أزمة المياه بالوطن العربى عدة جوانب الأول قضية نهر النيل وتصل إلى درجة البقاء ولا تحتمل، وهناك قضية نهر الفرات لتأثيرها المباشر على سوريا وهى إحدى دول المواجهة مع إسرائيل وكذا العراق باعتبار أن مشروع «الكاب» التركى «تنمية الاناضول» ليس سوى حلقة من حلقات التآمر على المياه العربية خاصة فى العراق وسوريا وستكون له اثار سلبية كبيرة على مياه دجلة والفرات حيث ستنخفض مياه دجلة الاتية من تركيا من 17 مليار متر مكعب إلى 12.5 مليار متر مكعب ومياه الفرات القادمة إلى سوريا والعراق من 28.5/ 32.5 إلى 11/ 12.5 مليار متر مكعب وعليه فإن تشغيل مشروع الكاب التركى بالكامل يؤدى إلى تدهور واضح فى مقدار حصتى العراق وسوريا عن المياه التى ستكون ملوثة وعالية الملوحة ومن المنتظر ان يعانى ستة ملايين عراقى موزعين ضمن سبع محافظات يخترقها نهر الفرات من شح المياه وأن 310 آلاف هكتار من الأراضى الزراعية الخصبة سيلحقها الضرر بسبب تردى نوعية المياه وزيادة الملوحة، وأوردت دراسة للمجلس الوطنى العراقى أن نقصان كل مليار متر مكعب من المياه يؤدى إلى نقصان 26 الف هكتار من الأراضى الزراعية كما أن محطات توليد الطاقة الكهربائية الموزعة ضمن حوض النهر والتى تنتج 40٪ من مجموعة الطاقة وسيلحق بها الضرر ويتوقف بعضها كليا. واشارت الدراسة إلى أن من اهم الاهداف المعلنة للمشروع كما وردت على لسان المسئولين فى تركيا هو تحويل المشروع إلى منطقة تصدير ذات فائدة زراعية لانتاج وتجهيز المواد الغذائية والمنتجات الزراعية وزيادة انتاج الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجات التنمية فى تركيا وازالة الفوارق بين الاقاليم التركية الناجمة عن اختلاف مستويات التنمية وزيادة عدد سكان المنطقة من 9 إلى 17 مليون نسمة. اما الاهداف غير المعلنة للمشروع كما اوردت الدراسة فهى أن المنطقة تسكنها اغلبية كردية وأن الهدف من زيادة الكثافة السكانية فيها هو تتريكها من خلال نقل السكان الاتراك من مناطق أخرى وتوطينهم فى منطقة المشروع بعد فشل الحكومة التركية فى القضاء على الحركات الكردية هناك، هذا إضافة إلى عرقلة التنمية فى العراق وسوريا وزيادة مشاكلهما ودفعهما إلى الوقوع تحت طائلة الابتزاز السياسى والاقتصادى خصوصا فى فترات الجفاف ومنع هذين البلدين من تحقيق أى نوع من انواع الامن الغذائى وتمكين تركيا من لعب دور أساسى وأمنى مرسوم لها فى المنطقة فى ظل ما يسمى ب «النظام الدولى الجديد»، وتحويل الاقطار العربية إلى سوق لتصريف البضائع والحصول على برميل البترول بسعر بخس بحيث تتم مقايضته ببرميل ماء إضافة إلى تزويد اسرائيل بالمياه وتمكينها من تكريس سياسين الاستيطان والتوسع فى المنطقة ويتضمن مشروع الكاب بناء 21 سدا منها 18 على الفرات و3 على دجلة و17 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية وبالنسبة لقضية نهر الأردن فتتطلب انشاء محطات التحلية على البحرين الاحمر والمتوسط وفى الخليج العربى مع التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف فى مجال الزراعة وكذا الدراسة الدقيقة للمياه الجوفية ولا شك فى أن إثارة هذه القضايا تشكل وسائل الضغط مما يجعل للمياه قوة اقتصادية مؤثرة فى مواجهة البترول مما يكون له الاثر الاقتصادى السيىء على المنطقة العربية ككل مع الوضع فى الاعتبار استمرار دراسة القانون الدولى ونظم المياه الدولية وجعلها هى الأساس فى حلول ازمات المياه المنتظرة للمنطقة العربية جميعها.

الميـــاه
الصراع العربى الاسرائيلى
عام

الميـــــاه

فى

الصراع العربى الاسرايلى : عـام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المياه والحدود (٢)	محمدعبد الفتاح محسن	الاهرام	٤١٤٧٦	٢٠٠٠/٨/١	١٤
٢	المياه والحدود (٣)	محمد عبدالفتاح محسن	الاهرام	٤١٥١١	٢٠٠٠/٨/١٥	١٥
٣	حرب المياه العربية الاسرائيلية	"مجلة" قرطاس	ليزا إلياس	٥٨	نوفمبر / ٢٠٠٠	١٧

الصعود إلى القمة

المياه والحـــدود (٢)

ل.م/ محمد عبدالفتاح محسن

تطفو مشكلة المياه في الأونة الأخيرة على سطح الأحداث ويتباحث فيها الكثيرون من المهتمين بشئون المياه في الندوات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية، محذرين ومنذرين.. ويبدو من متابعة كل ما يقال ويكتب عن الموضوع أن إسرائيل تنفخ فيه من وراء الستار ومن امامه، فهي تواجه مشكلة حادة في توفير المياه العذبة، وهي مشكلة عاشت في أعماق الفكر الصهيوني منذ ما قبل نشأة إسرائيل بنحو ٥٠ عاما. وكان التخطيط يهدف إلى تثبيت حدود سياسية مائية لدولة الأحلام تضمن رخاءا مائيا لها، ففي تصريح لهرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عقب مؤتمر بال الأول في سويسرا عام ١٨٩٧ أوضح أن حدود الدولة يجب أن تضم جميع المجاري المائية المتاحة في المنطقة، وأن ترتكز حدودها الشمالية على نهر الليطاني، وتدور الأيام على هذا الكلام وتشتعل الحرب العالمية الأولى في الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ وتنتهي بانتزاع أملاك الدولة العثمانية واقتسام بلاد الشام بين انجلترا وفرنسا بناء على اتفاقية سايكس - بيكو التي وقعت في ١٦ مايو ١٩١٦ بين البريطاني سايكس والفرنسي جورج بيكو. وكانت فلسطين من نصيب بريطانيا التي كانت تتعاطف مع الصهيونية وكانت الصهيونية كدابها تحتمي ببريطانيا كقوة عظمى تعينها على تنفيذ ماربها وساعدتها بريطانيا على وضع الأسس الأولى لإهداء فلسطين إلى غير أهلها. وبالنسبة لسوريا ولبنان فقد أصبحتا من نصيب فرنسا. وفي أثناء تفاوض فرنسا وبريطانيا على رسم الحدود بين الغنيمتين فلسطين من جانب وسوريا ولبنان من جانب آخر، بذلت الضغوط والمساعي من دعاة الصهيونية ومنهم حاييم وايزمان أول رئيس لإسرائيل والقاضي الأمريكي الصهيوني لويس براندیس للعمل على إدخال جميع المجاري المائية داخل حدود خريطة فلسطين ومنها مجرى الليطاني الذي وصفه وايزمان بأنه «يمثل موردا مائيا لا غنى عنه لوطننا». لقد كان هذا النهر دائم الحضور منذ زمن بعيد في بؤرة التخطيط الصهيوني للحدود المائية لفلسطين. وقد ورد في المذكرة الصهيونية التي قدمت إلى مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ أن «جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين، ويترتب على فصله عنها توجيه ضربة لجذور حياتها»..

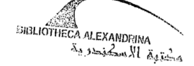
وفي كتاب الصهيونية والسياسة العالمية الذي صدر عام ١٩٢١ وردت فقرة تشير إلى أن مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن، وهو ما يعني السيطرة على الجولان. وهذا هو بن جوريون يكتب في وثيقة سرية عام ١٩٤١ «ان أراضي النقب وكذلك مياه نهر الأردن والليطاني يجب أن تدخل في حدودنا». لقد فرضت بريطانيا وفرنسا خط الحدود الدولية بين فلسطين وسوريا ولبنان عام ١٩٢٣ بحيث يدخل نهر الأردن ومصب اليرموك والحصباني وبانياس وبحيرة طبرية وبحيرة الحولة إلى فلسطين ماعدا نهر الليطاني الذي تمسكت فرنسا بابقائه داخل الحدود اللبنانية. ولكن هذا النهر ظل هو الغائب الحاضر في الفكر الصهيوني. ودارت الأيام دورة أخرى ودخلت إسرائيل أرض الجنوب اللبناني عام ١٩٧٨ في عملية أطلق عليها اسم الليطاني.. وكان أول ما فعلته إسرائيل هو قيامها بتحويل مياه النهر التي كانت تحلم بها منذ أكثر من مائة عام من خلال نفق أرضي، هكذا أوضح المراقبون وقوات الأمم المتحدة.

لعلنا نتيقن الآن أن المياه العذبة ليست عنصرا من عناصر الحياة والقوة فحسب، ولكنها عنصر يحسب على التوازن الاستراتيجي بين الدول، ولقد صنعت إسرائيل مشكلتها في المياه بنفسها فتعداد سكانها يتضخم بسبب الهجرة وهي لذلك تتطلع بعين مفتوحة إلى المياه العربية من مياه النيل والفرات والليطاني واليرموك والأردن، وكانت المياه هي أحد الأهداف الرئيسية للاستيلاء على الجولان عام ١٩٦٧ وعلى الشريط الحدودي اللبناني عام ١٩٧٨ واعتبرت إسرائيل أن لها في مياه هذه المناطق حقا مكتسبا فضلا عن المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتكون المياه العربية نحو ستين في المائة من الإيرادات المائية بإسرائيل وهي تطمع في المزيد من خلال مشروعات للتعاون الإقليمي مع دول الجوار لاستيعاب زيادة في تعداد سكانها تصل إلى ١,٦ مليار نسمة من المهاجرين الذين تستقدمهم من أوروبا وآسيا وإفريقيا. واتخذت مشكلة المياه في النزاع العربي - الإسرائيلي مظهرا حادا أدى إلى التصعيد إلى أعمال عسكرية ففي عام ١٩٦٥ شاركت الطائرات الإسرائيلية في قصف قرية بانياس السورية وضربت المعدات التي كانت على وشك بدء العمل في تحويل مجرى نهر الأردن بدءا من الحدود اللبنانية السورية باتجاه الجولان لري أراضيه تنفيذا لقرار القمة العربية لتحويل مجرى النهر وفي عام ١٩٦٧ استولت إسرائيل على قرية بانياس السورية وقتلت الأبناء أمام آبائهم، وفي ذلك الحين كان هناك وجود سوري على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية واستمر هذا الوجود حتى ٤ يونيو ١٩٦٧.

لقد كان من أهم الأسباب والنتائج الرئيسية لحرب يونيو ١٩٦٧ السيطرة على أكبر قدر من المياه السطحية والجوفية في الجولان وفي الضفة الغربية. وقد نصب الفخ لإشعال هذه الحرب بإحكام وشارك في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي صديق العرب حينذاك، ويبدو أن أوثانت الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين، كان له دور في هذه المشاركة.. فالشائعة التي راجت حينذاك عن وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية كان مصدرها الاتحاد السوفيتي، أبلغت في صورة رسالة شفوية من القادة السوفيت للسفير المصري في موسكو، وأحيط بها علما الرئيس الراحل السادات في أثناء زيارته في ذلك الحين لموسكو، ثم أبلغت بها القيادة المصرية بصفة عاجلة، وحينما زار الوفد العسكري المصري الجبهة السورية عام ١٩٦٧ لتحرى الموقف، تأكد بصورة قاطعة عدم وجود هذه الحشود، إلا أن مصر وفقا لما يروى وجدت نفسها في وضع صعدت فيه الموقف بعد مشاورات أجرتها مع الاتحاد السوفيتي حينذاك. وكان للاستفزازات التي واجهتها مصر من بعض الدول العربية بشأن السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضيق تيران كأحد مكاسب إسرائيل من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تأثيرها النفسي على مصر ولعبت دورها في تصعيد الأمور. وحينما طلبت مصر من الأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ لكي تمارس سيادتها على مياهها الإقليمية، اتخذ أوثانت الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين موقفا ترتب عليه تصعيد الأزمة إلى حافة الصدام المباشر عندما ربط قبول الانسحاب من شرم الشيخ مع سحب بقية القوات الدولية المنتشرة على الحدود المصرية مع إسرائيل، ولم يستطع الرئيس عبدالناصر التراجع واضطر إلى قبول هذا الأمر، ويظهر دور الاتحاد السوفيتي صديق العرب حينذاك في هذه الخدعة عندما طلب السفير السوفيتي بالقاهرة مقابلة عاجلة مع الرئيس عبدالناصر في الساعة الثالثة صباحا بعد منتصف ليل ٢٦ مايو ١٩٦٧ في منزله بمنشية البكري بالقاهرة موقظا إياه من نومه ليبلغه رسالة واضحة ومحددة بعدم إقدام مصر على توجيه الضربة الأولى إلى إسرائيل بناء على اتفاق أمريكي - سوفيتي تم في مكالمة تليفونية عبر الخط الأحمر بين الرئيس الأمريكي ليندون جونسون والزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف، ويتأكد دور الخداع الذي قامت به أمريكا حينما أعلنت عن استعدادها لاستقبال السيد زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية في ذلك الحين في واشنطن صباح الثلاثاء ٦ يونيو ١٩٦٧ لبحث كيفية تفادي الأزمة في الوقت الذي كانت قد أعطت فيه الضوء الأخضر لإسرائيل لتوجيه ضربتها الجوية صباح الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ وهكذا أحكم إغلاق المصيدة بخداع من القوتين العظميين، وبتحركات أدت إلى تصاعد الأزمة إلى حد الصدام المباشر من الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين. وتعاملت مصر مع هذا المكر الخبيث بقرارات وإجراءات غير محسوبة. لقد كانت مصر هدفا ويجب أن تظل مكتوفة الأيدي بينما يظل عدوها طليق اليدين. ثم كانت الهزيمة التي لم يبدد أثرها إلا بعد حرب العاشر من رمضان - أكتوبر ١٩٧٣، ولعل من أهم الدروس التي يمكن أن نستوعبها الحذر من الاندفاع غير المحسوب.

وسوف يستمر الصراع على المياه في المنطقة - خفيا كان أو ظاهرا - نشيطا عند منابع النيل عند الهضبتين الاستوائية والإثيوبية في أفريقيا، ومنابع دجلة والفرات عند الهضبة التركية. وتتبنى مراكز البحوث والقيادات السياسية في أمريكا وجهة النظر الإسرائيلية وفي كلمة لجيمس بيكر وزير خارجية أمريكا السابق أمام مجلس النواب الأمريكي حول رؤية أمريكا لمستقبل الشرق الأوسط، قال فيها: إن النظام العالمي الجديد المزمع إقامته بعد هزيمة العراق سوف يتناول ما سماه بالتوزيع العادل للمياه بين إسرائيل وجيرانها، وفي تصريح لمادلين أولبرايت وزيرة خارجية أمريكا الحالية في ٢٠٠٠/٤/١١ اقترحت تشكيل تحالف عالمي لأمن المياه، لمواجهة أزمات عسكرية وسياسية محتملة، بسبب نقص المياه في بعض مناطق إفريقيا مثل الصومال وفي الشرق الأوسط الذي تسوده الاضطرابات الإقليمية. وأضافت أن هذا التحالف سوف يكون مفتوحا أمام الحكومات والجمعيات الأهلية والخبراء، وتدعو إلى عقد اجتماع في العاصمة الأمريكية خلال صيف ٢٠٠٠ لإجراء محادثات حول قضايا المياه..

وهكذا يتم تصعيد قضايا المياه الإقليمية من خارج الحدود ومن داخلها.



الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الفتاح
الموضوع الفرعي :	الصراع العربي الاسرائيلي: عام	رقم العـــــدد :	٤١٥٢٥
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/١٥

الصعود إلى القمة

المياه والحدود (٣)

ل.م محمد عبدالفتاح محسن

تهدف المعاهدات والأحلاف العسكرية التى تعقد بين الدول إلى امتلاك زمام القوة كوسيلة لفرض السيطرة وتنتهى فى نهاية الأمر إلى الحصول على مزايا اقتصادية من خلال كسب الأسواق والتى تعود بالرفاهية على الشعوب. وإذا رجعنا إلى الحلف التركى-الإسرائيلى لوجدنا ان له تمهيدا تاريخيا سابقا فقد بدأ العلاقات التركية - الإسرائيلية مبكرا منذ سقوط الملكية فى العراق عام ١٩٥٨ بإقامة، علاقات أمنية مستتره ثم تحولت منذ بضع سنين إلى حلف هدفه إحداث ضغوط عسكرية على كل من سوريا والعراق وإيران فضلا عن ضغوط مائية على العراق وعلى سوريا على وجه الخصوص لكى تسلم بان استفادتها من مياه الفرات الذى ينبع من الهضبة التركية ستكون فى مقابل استفادة اسرائيل من مياه الجولان التى تحصل منها على ثلاثين فى المائه من احتياجاتها، وإذن فقد كان من أهداف هذا الحلف إيجاد مدخل لحل مشكلة توفير المياه لإسرائيل من المصادر المحيطة بها فهو اقل تكلفة من تحلية مياه البحر ومن نقل المياه من تركيا إلى اسرائيل بواسطة الناقلات العملاقة، وبرز دور تركيا فى ضوء المياه بعد حرب الخليج الثانية إذ صرح على أثرها رئيس تركيا السابق سليمان ديميريل بان تركيا هى صاحبة الحق فى السيادة على مياه دجله والفرات وتزامن هذا الدور مع إيقاع النبضات الخافتة لعملية السلام ومع تضخم مشكلة المياه التى تواجهها اسرائيل لمواجهة احتياجات المهجرين الجدد، وحينما تحاول تركيا السيطرة على مياه دجلة والفرات بقطعها أو تخفيضها بالنسبة لدول المصب دون التشاور معها لكى تلحق ضررا بأمنها القومى فإن ذلك يخالف كافة القوانين والأعراف الدولية ويعتبر تعديا على الحقوق الثابته تاريخيا وقانونيا.

ولاشك فى أن موضوع المياه قد أثير على مستوى القمة السياسية بين الرئيس كلينتون رئيس الولايات والرئيس حافظ الأسد رئيس سوريا الراحل والتى عقدت فى جنيف فى مارس ٢٠٠٠ وأن اللقاء قد تناول موضوع انسحاب اسرائيل إلى حدود ٤يونيو ١٩٦٧ حيث كان لسوريا وجود على الشاطيء الشمالى الشرقى لبحيرة طبريا، وبالتالى كان هناك طرح لمستقبل الأوضاع المائية بعد الانسحاب، ولاشك أن الإخفاق فى الوصول إلى اتفاق كان مرجعه عدم الاتفاق على تشاطؤ سوريا على شمال شرق بحيرة طبرية لخزان المياه العذبه، بل إن محادثات شبردزتاون بين سوريا واسرائيل فى مارس ٢٠٠٠ قد توقفت بعد ما تأكدت سوريا من أن مماطلات الجانب الاسرائيلى فى تفعيل لجنة الحدود كان هدفها عدم الموافقة لى إستعادة سوريا لحقها كدولة متشاطئة على بحيرة طبريا ونهر الأردن وحتى لا يترتب لها حق فى الحصول على حصتها من المياه العذبه من هذين المصدرين وكداب اسرائيل فقد ناورت بإثارة قضايا سياسية جانبية لخلط الأوراق مثل نقاط الانذار المبكر داخل سوريا واشتراط إقامة علاقات طبيعية ودبلوماسية بين البلدين فور التوقيع على اتفاقية السلام، بينما كان الطرح السورى يربط بين التطبيع والانسحاب الكامل لاسرائيل من الأراضى السورية المحتلة بعد ٤يونيو ١٩٦٧

سبق أن أشرت إلى ان موضوع المياه والحدود كان موضوعا دائم الحضور فى الخطط الصهيونية منذ ما قبل نشأة اسرائيل باعتبار ان المياه سوف تكون عاملا حاسما من مقومات تكوين الدولة واستمراريتها، وبعد نشأة اسرائيل لم يهدأ لساستها بال ومارسوا ضغوطا متواصلة على مراكز اتخاذ القرار بالولايات المتحدة، فتشكلت لجنة التوفيق الدولية التى أوصت باستثمار مياه نهر الليطانى فى اسرائيل، كما عين الرئيس دوايت ايزنهاور فى ١٦نوفمبر ١٩٥٣ ممثلا خاصا له هو إريك جونستون رجل الأعمال ومرشح الحزب الجمهورى لرئاسة أمريكا فى وقت ما ، لكى يدرس توزيع مياه انهار الاردن واليرموك والليطانى بين اسرائيل والدول العربية المجاورة وانتهى جونستون من صياغة مشروعه فى أكتوبر ١٩٥٥ بتحديد أنصبة المياه لكل من اسرائيل والدول العربية المجاورة ورفضته الدول العربية حينذاك، وتتوالى الأيام ويزداد الإحساس بأهمية المياه وتعقد المؤتمرات والندوات وفى سياق هذا الموضوع فقد أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية فى لندن دراسة أوضح فيها أن عام ٢٠٠٠ سوف يكون البداية الفعلية لأزمة المياه فى افريقيا وفي الشرق الأوسط بسبب الزيادة السكانية والتلوث البيئى وتدهور نوعية المياه نتيجة لزيادة معدلات المواد الكيماوية والمعدنية المترسبة والتى تزداد نسبها بسرعة كبيرة تؤدى إلى خطر تزايد نقص نسبة الاوكسجين فى المياه، وفى رام الله فى فلسطين المحتله أقيم مؤتمر لبحث توفير المياه لدول المنطقة وتزويد السلطة الفلسطينية واسرائيل بالمياه، وحضرت وفود من مصر واثيوبيا وهولندا وحضره بعض يهود الفلاشا القادمين من اثيوبيا لقدرتهم على التحدث مع الاثيوبيين ومعهم بعض العناصر التى تنتمى لجيش جون جارانج صاحب الأفكار الانفصالية لجنوب السودان كما حضره مندوبون من أوغندا، ومول المؤتمر هيئة المعونة الهولندية وشاركت فيه هيئات المعونة الأمريكية والنرويجية والدانمراكية ومع مراقبين من الأمم المتحدة وعرضوا التمويل لإقامة مشروعات تخدم اسرائيل بالدرجة الأولى، وفى مؤتمر المياه الذى عقد فى اسطنبول فى ٣سبتمبر ١٩٩٧ دعت تركيا إلى تحويل مياه الأنهار إلى سلعة تباع وتشترى ويتكرر هذا النداء كثيرا فى الآونة الأخيرة فى الندوات والمؤتمرات وهو لا يتفق مع القوانين والاتفاقيات الدولية ومنها قانون استخدام المجارى المائية للأغراض غير الملاحية الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى ٢١مايو ١٩٩٧، كما شهدت القاهرة ولمدة ثلاثة أيام من ٢١إلى ٢٣فبراير ٢٠٠٠مؤتمرا للأمن المائى العربى نظمه مركز الدراسات العربى الأوروبى بباريس لمناقشة مشكلات استغلال الموارد المائية فى الدول العربية وانعقد هذا المؤتمر قبل شهرين من انعقاد منتدى المياه العالمى الثانى في لاهاى في مارس ٢٠٠٠ لمناقشة الأوضاع المائية فى العالم حتى عام٢٠٢٥ فى منطقة الشرق الأوسط المعرضة لتناقص كميات المياه العذبة، ومهدت دراسات مؤتمر القاهرة لموضوعات مؤتمر لاهاى الذى نجح فى وضع قضية المياه على الاجنده السياسية العالمية وفى رفع الوعى بالنسبة للشعوب بالنسبة لمشكلة المياه، وحضر مؤتمر لاهاى الذى انعقد فى الفترة من ١٧إلى ٢٢مارس ٢٠٠٠ اكثر من ٤٥٠٠خبير مياه عالمى، ١٢٠وزيرا للمياه والموارد المائية، اجتمعوا في هذا المنتدى العالمى الكبير لبحث قضايا المياه العذبة ولإقرار رؤية مستقبلية لها فى القرن الحادى والعشرين. واستغرق إعداد هذه الرؤية الشاملة ثلاث سنوات منذ اعلان مراكش للمياه بالمغرب فى مارس ١٩٩٧.

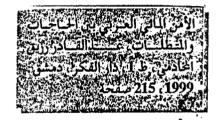
الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الفتاح
الموضوع الفرعي :	الصراع العربي الاسرائيلي: عام	رقم العـــــدد :	٤١٥٢٥
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/١٥

وعرضت رؤية قارة أوروبا والبحر المتوسط في اليوم الاول وفي اليوم الثاني عرضت رؤية القارة الافريقية والرؤية العربية للمنطقة العربية والشرق أوسطية وفي اليوم الثالث عرضت رؤية القارة الأسيوية وقد نفى شيمون بيريز رئيس وفد اسرائيل وجود أي اطماع لدى أسرائيل في المياه العربية وخاصة مياه نهر الليطاني، ولاشك انه نفي سياسي لأغراض المؤتمر تكذبه الاجراءات العملية لاستنزاف اسرائيل لمياه الليطاني، وغيره من الأنهار المجاوره، وأعلن في المؤتمر عن تشكيل «مجلس عالمي جديد للمياه والسلام» كآلية جديده لفض المنازعات بالطرق القانونيه والتاريخية والفنية بالاستعانه بالخبراء الدوليين المتخصصين، كما أعلن عن وجود دراسة لإنشاء ببنك للتنمية تسهم فيه كل البنوك والحكومات الكبرى للمساهمة في مشروعات إعادة توزيع الموارد المائية بعداله - وحياد في العالم كله!! وفضلا عن صندوق للمساعدات الفنية والمالية تخصص لجميع الدول النامية والفقيرة، وكالعادة دائما فسوف تكون هناك متابعة لهذا المؤتمر من خلال مؤتمرات قادمة فتستضيف حكومة اليابان أعمال الملتقى الدولي الثالث للمياه عام ٢٠٠٣ وتستضيفه كندا عام ٢٠٠٦.
لقد سيطر خبراء البنك الدولي بتخطيط من أمريكا على مؤتمر لاهاى، واعترضت المنظمات غير الحكومية بشده على سياسة البنك التي تدعو إلى خصخصة مشاريع المياه، فظاهر ما ينادي به البنك مراعاة حقوق الفقراء وباطنه تقنين تسعيرة للمياه باعتباره سلعة تباع وتشترى من خلال إحكام قبضة الشركات والمؤسسات الأمريكية على كافة المشروعات المائية في دول العالم الثالث وإلغاء دور الحكومات في الإشراف على الانهار وإدارة مياهها، ويعمل البنك الدولي كراس حربة في يد أمريكا تستخدمه كأداة لتحقيق أهدافها.
ومن بين ماردده الوفد الاسرائيلي بالمؤتمر وسانده في ذلك الوفد الأمريكي «أن الدول العربية تستهلك الكثير من المياه في الزراعة مع ان هناك دولا أخرى تستهلك قدرا أقل وتنتج أكثر» وفي ذلك إشارة إلى اسرائيل. والأمر المطروح بالتالي هو أن تتوقف الدول العربية عن الاستهلاك الزائد للمياه في الزراعة وتقديم ما يفيض لدول أخرى، والمغزى من وراء هذا الكلام واضح وكثرة تكراره في مثل هذه المؤتمرات هو دعوة لترسيخه لتنفيذ ما يجرى تخطيطه، الأمور واضحة الآن ولاتحتاج إلى عناء للربط بين ما يخطط له في هذه المؤتمرات وبين التخطيط الذي تزامن مع بداية التفكير في انشاء اسرائيل عام ١٨٩٧ وما تم تنفيذه لتامين وجودها من مصادر المياه بالمنطقة فرسمت دولتا الانتداب بريطانيا وفرنسا حدود فلسطين وسوريا ولبنان عام ١٩٢٣ بحيث اشتملت حدود فلسطين الشرقية على مصادر المياه العذبة المحيطة بها كما رسم البروز الشمالي الشرقي في تلك الحدود ليضم مصبات الأنهار المنحدرة من الجولان وجبل الشيخ، وحال التنافس بين الغريمتين على إدخال الليطاني داخل تلك الحدود المائية-السياسية، وكل هذه الأمور كانت تجرى بينما أهل البلاد الاصليين مهمشون ولا حول لهم. وحينما تتمسك سوريا الآن بحدودها المائية-السياسية على الشاطيء الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا فإنما تتمسك باسترداد حق انتزع في ٥ يونيو ١٩٦٧. وعلى ضوء تلك التحركات المحمومة نرى أن المياه العذبة تطرح نفسها الآن على المائدة كعنصر مؤثر في تخطيط الحدود واقرار السلام.

الموضوع الرئيسى : المياه — اسم كاتب المقال : ليزا إليلس
الموضوع الفرعى : الصراع العربى الاسرائيلى — رقم العـــدد : ٥٨
المصـــدر : "مجلة" قرطاس — تاريخ الصـدور : نوفمبر / ٢٠٠٠

حرب المياه العربية الإسرائيلية

مخططات جاهزة وأخطار قائمة


الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، عبد القادر رزيق المخادمي، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1999، 215 صفحة

عرض: ليزا الياس

يجمع الباحثون على ان الامن المائي العربي سيشكل في المرحلة القادمة احد اهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، بسبب الانخفاض العام في كميات الأمطار، ونضوب المخزون الجوفي، والانهيار الزراعي والتصحّر، والانفجار السكاني، ومواقف عدد من دول الجوار المتحكمة بمنابع أهم الأنهار العربية وتحديداً (إسرائيل) وشيئاً فشيئاً تتجسد صورة ملامح كارثية تهدد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار في وطننا العربي.

حول هذا الموضوع صدر العديد من الكتب والدراسات لدراسة الواقع والمستقبل ومحاولة إيجاد حل مناسب لمشكلة أزمة المياه في الوطن العربي، ومن الإصدارات الأخيرة كتاب «الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات» للباحث عبدالقادر رزيق المخادمي.

يتضمن الكتاب سبعة فصول بحثت في مواضيع عدة أهمها: مصادر المياه في فلسطين وحجم أزمة المياه في إسرائيل، وآفاقها. والمشاريع الإسرائيلية للثروة المائية العربية، وحرب المياه العربية الإسرائيلية، وحجم أزمة المياه في الوطن العربي ومخاطرها المستقبلية... كما يتضمن جداول وخرائط توضيحية، ونماذج من التصريحات والمخططات الإسرائيلية لسرقة المياه العربية.

وفي مقدمته أشار المخادمي إلى أن حماية الثروات العربية مسالة استراتيجية ترتبط بالمستقبل والوجود العربيين، ومن هنا فليس غريباً أن تشغل هذه المسالة حيزاً مهماً في التفكير الإسرائيلي.

كما أن المؤشرات الراهنة حول الامن المائي العربي تشير إلى ان أزمة المياه ستتفاقم وستؤدي إلى حروب أهلية داخلية، وتغير في انظمة الحكم، وإلى التطرف السياسي فيها.

ففي عام 2000 يصل تعداد سكان الوطن العربي إلى حوالي 300 مليون نسمة، وسنجد ان 15 دولة عربية ستقع تحت ضغط الفقر المائي.

الموضوع الرئيسى :	المياه	اسم كاتب المقال :	ليزا إليلس
الموضوع الفرعى :	الصراع العربى الاسرائيلى	رقم العـــــدد :	٥٨
المصـــــــدر :	"مجلة" قرطاس	تاريخ الصـــدور :	نوفمبر / ٢٠٠٠

ويستعرض الخادمي المخططات والتهديدات الإسرائيلية لسرقة المياه العربية مشيراً إلى ان الاطماع الصهيونية في الثروة المائية كانت ولاتزال ملازمة دوماً للخريطة الامنية العسكرية (الإسرائيلية)، وحدود إسرائيل الامنية هي حدود مائية، سواء كانت حدود (إسرائيل الصغرى) الليطاني والحاصباني وطبرية والبحر الميت، او حدود (إسرائيل الكبرى) ما بين الفرات والنيل وهو الشعار المرفوع فوق منصة الكنيست الصهيوني.

ولايزال المنطق الإسرائيلي يقوم على أساس الاستيلاء على المياه العربية. سواء بالحرب او بالسلام، لتسد النقص المتفاقم في احتياجاتها المائية.

ففي عام 1965 هدد (إسحاق رابين) لبنان وحمّله مسؤولية ما سيقع في حالة استمراره في عمليات تحويل الحاصباني. اما (موشي دايان) فقد هدد باستعمال القوة العسكرية، وذلك لمنع العرب من تحويل مجاري مياههم، حتى إن اصدقاء إسرائيل في الكونغرس الامريكي، وبعد توالي الاعتداءات على جنوب لبنان، قالوا للبنانيين بالحرف الواحد «اعطوا إسرائيل الماء... واستريحوا». أي ان محنة جنوب لبنان في مائه.

ويوضح الكتاب مخططات إسرائيل لتحويل نهر الليطاني ونبع الوزاني، ويبين اطماعها في مياه نهر النيل، فقد أعلن بن غوريون ان بقاء إسرائيل مرهون بإرواء صحراء النقب وازدهارها.

على أن عين إسرائيل ليست على هذه الانهار فقط، بل هي ايضاً على نهر الاردن وبانياس... بل إن مشاريعها امتدت إلى تركيا ذاتها، فبعد ثلاث سنوات من الجفاف الذي تشهده إسرائيل تفكر الآن بشراء ملايين الامتار المكعبة من مياه الشرب من تركيا، وشحنها عبر البحر المتوسط في خزانات ضخمة بلاستيكية.

اما مصر فقد اصبحت تواجه الكثير من العوائق المائية التي صنعتها الطبيعة والإنسان على حد سواء، وتشهد مصر منذ تسع سنوات فترة جفاف، علماً أن 97% من أراضي مصر صحراء جرداء، ويتركز 52 مليون مصري على 3% فقط من الاراضي المصرية، ويزداد سكان مصر كل عشرة اشهر بمقدار مليون نسمة.

ووفق بحوث المختصين، ستواجه الجزائر والمغرب وتونس ومصر في العشر إلى العشرين سنة القادمة أزمة مائية، وقد بذلت المملكة المغربية جهوداً جادة في قطاعات المياه والتحلية ومع ذلك، لازالت تواجه احتمال نقص إمدادات المياه بعد عام 2000.

اما الجزائر وإسرائيل والضفة الغربية وغزة والاردن واليمن فتواجه فعلاً «حدود المياه»، مما يتطلب جهوداً متصاعدة واستثمارات وقوانين ومراقبات دقيقة للاوضاع المائية قبل فوات الاوان.

أزمة المياه في دول الخليج العربي

يستعرض الكتاب ازمة المياه في دول الخليج العربي، ويؤكد ان دول مجلس التعاون الخليجي العربي تواجه اخطار الامن المائي، لانها ترتبط بعضها ببعض بمياه جوفية تخضع للاستنزاف الزائد حيث يوجد في بلدان الخليج وحدها (60%) من طاقة التحلية في العالم، وتحلية المياه في السعودية وحدها تتجاوز 80% من الإنتاج العالمي. والامر المقلق هنا هو أن تصبح منشآتهم المهمة للتحلية (وهي بحجم مدن صغيرة) هدفاً للعدوان، وهذا اصبح فجأة كابوساً كونياً، والواقع ان لكل دول الخليج هيئة استراتيجية أمام هجوم شامل أو تخريب ضد منشآتها للتحلية.

ومما جاء في تقرير بشأن المياه في منطقة الخليج، اوردته وكالة انباء الجماهيرية الليبية، أن الضغوط تزداد على محطات تحلية المياه المقامة على الشاطئ العربي لدول الخليج، مما ينذر بكوارث بيئية تتمثل في ارتفاع نسبة الاملاح المرتجعة من عمليات تحلية مياه البحار.

وتتصاعد حاجة دول الخليج العربي إلى توفير مصادر مائية، بسبب رداءة نوعية المياه الجوفية فيها، إذ ثبت انها اقل مستوى من الحد الأدنى للجودة الذي حددته منظمة الصحة العالمية.

وكان مسؤول في وزارة المياه بدولة الإمارات قد نبّه إلى ان مصطلح الامن المائي اصبح مسألة ملحة. وبالنظر المستمر إلى أسعار النفط فإن قيمة برميل المياه ستصبح اكبر من قيمة برميل النفط في وقت قريب، ولا نستغرب في قادم الأيام إذا وجدنا انفسنا نحن العرب أمام صيغة جديدة هي (النفط مقابل الماء)!

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	ليزا إيليس
الموضوع الفرعي :	الصراع العربي الاسرائيلي	رقم العـــدد :	٥٨
المصـــدر :	"مجلة" قرطاس	تاريخ الصـدور :	نوفمبر / ٢٠٠٠

حرب المياه

طرح الكتاب موضوع حرب المياه التي يتعرض لها وطننا العربي على بساط البحث، مشيراً إلى ان مشكلة العرب مع المياه ليست وحيدة الجانب، فهي مشكلة مع تركيا بقدر ما هي مشكلة مع إسرائيل، وستواجه هذه الاخيرة بحلول عام 2000 نقصاًبالمياه يصل إلى 800 مليون متر مكعب في السنة، والانحسار في منسوب المياه الإسرائيلية قد يدفع مستقبلاً إلى مواجهات بين الدول التي تمر بها الأنهار الرئيسية في المنطقة، إذ يقول المدير العام لوزارة الزراعة الإسرائيلية إن أزمة نقص المياه في الشرق الاوسط هي قنبلة موقوتة، فإذا لم يستطع المسؤولون في هذه المنطقة إيجاد مخرج معقول لهذه المشكلة، فإن الحرب بين دول المنطقة تصبح أكيدة بسبب المياه والصراع عليها.

ولعل سوريا واحدة من تلك الدول التي تعاني السياسة المائية لكل من تركيا و(إسرائيل) معاً، ففي عام 1990 أعلنت تركيا بداية تعبئة بحيرة مياه اصطناعية ضخمة وراء سد اتاتورك، وقامت بقطع مياه الفرات عن سورية والعراق، ووصلت إسرائيل إلى منابع النيل في إثيوبيا.

وليس سد اتاتورك هو الوحيد الذي ستقيمه تركيا، بل إنها تعمل على إقامة 22 سداً يكتمل العمل فيها عام 2005، والنتيجة ستكون قطع مياه الفرات عن سورية والعراق بنسبة الثلث سنوياً، وستحصل تركيا على 400% من حصتها، عندئذ ستكون سورية والعراق وتركيا على موعد مع اتفاق عادل، أو حرب معلنة، علماً أن طول نهر الفرات حوالي 2726 كم منها اكثر من 1000 كم في الأراضي السورية.

وسياسة إسرائيل مع سورية لا تقل خطورة عن سياسة تركيا، وما من شك أن سيطرة إسرائيل على هضبة الجولان السورية، لا ترجع إلى اعتبارات استراتيجية عسكرية فقط، إنما إلى اعتبارات استراتيجية مائية، فالهضبة تشرف على سهول الحولة ومنطقة طبرية ووادي اليرموك، كما أنها تشتمل على روافد نهر اليرموك، وعلى جزء هام من مواقع العمل في المشروع العربي الفقيد لاستثمار نهر الأردن وروافده.

وهدف إسرائيل كان ولايزال الاحتفاظ بالجولان لحماية أنظمة سحب المياه وضخها في بحرية طبرية، وإجهاض أي محاولة عربية لتحويل نهر الاردن، أو تطوير نهر اليرموك، علاوة على أن احتلال إسرائيل للجولان اتاح لها السيطرة على منابع (بانياس) كما أن الجولان هي نقطة الانطلاق إلى نهر الليطاني.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل لإسرائيل حق قانوني في تحويل مجرى الأنهار المحتملة؟ أو هل يحق لدولة ما قطع مياه النهر الذي يمر في أراضي دول أخرى غيرها، لمجرد أنه ينبع أو يمر من أراضيها هي؟ يقول عبدالقادر الخادمي: «ينص القانون الدولي على أنه لا يحق لأية دولة من الدول المشتركة في مجرى نهر واحد أن تحول مجرى هذا النهر بحيث يتسبب عن هذا التحويل إضرار بالدول الأخرى المشتركة فيه... ويقوم هذا البند القانوني على أن حق أية دولة في النهر الذي يجري في أراضيها يكون مشتركاً معها فيه دول أخرى، ليس حقاً مطلقاً. وهذا مبدأ دولي ثابت تعمل الدول بمقتضاه... وقد بذلت منظمات الأمم المتحدة والبنك العالمي، جهوداً متواضعة للتخفيف من أزمة المياه، ولكن لا البنك العالمي ولا أي من هيئات الأمم المتحدة الأساسية تملك السيطرة السياسية الفعالة أو الصلاحية للتفاوض حول مشاكل المياه بين الدول».

حلول... وآراء

في نهاية كتابه يستعرض الخادمي الحلول الممكنة لتجاوز أزمة المياه ودرء الاخطار المحتملة. وهذه الحلول هي:

- تنمية الموارد المتاحة مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية.
- ترشيد استثمار الموارد المائية وتخفيض الهدر في استعمال المياه.
- إنتاج التجهيزات اللازمة وإعداد الخرائط المائية والهيدرولوجية.
- التعاون الإقليمي في مراكز البحث والخبرة والشركات المشتركة العلمية والتطبيقية.
- دعوة الهيئات الإقليمية والدولية لأداء واجبها في التقسيم العادل للمياه الدولية المشتركة للتوصل إلى اتفاقيات.
- إنشاء صندوق عربي لتمويل تكنولوجيا المياه وحفظ الاستثمار الجيد لها.

وخلص إلى أنه يتبين من خلال ما سبق أن الواقع الاجتماعي للعرب يدق ناقوس الخطر، لأن الأمن المائي مهدد حتى الموت، وأن الصراع على الماء صراع تاريخي إن لم نقل صراع وجود. خاصة إذا علمنا أن الأدبيات الفلسفية اليهودية تقول إن أي استيعابة للتاريخ لا تتم إلا من خلال الضغط اللامحدود على الجغرافية، ويبدو أن أزمة المياه في وطننا العربي لاتزال اليتيم الاستراتيجي الذي يبدو أن أحداً في البلدان أو الهيئات الدولية غير مستعد لتبنّيه ■

الميــاه
الصراع العربى الاسرائيلى
المفاوضات العربية الاسرائيلية

الميـــــاه

الصراع العربى الاسرايلى

المفاوضات العربية الاسرائيلية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مشكلة الميا ه فى اسرائيل	جعفر هادى حسن	الحياة	١٣٦٤٨	٢٠٠٠/٧/٢٤	٢٠
٢	الصراع على ينابيع نهر الاردن	سليمان الشيخ	الحياة	١٣٦٤٨	٢٠٠٠/٧/٢٤	٢٢

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	جعفر هادى حسن
الموضوع الفرعي :	المفاوضات العربية الاسرائيلية	رقم العــــــدد :	١٣٦٤٨
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

مشكلة المياه في اسرائيل... والبحث عن بدائل ومصادر جديدة

جعفر هادي حسن *

■ من بين إحدى قضايا الخلاف المهمة بين سورية واسرائيل هو اصرار الاخيرة على دفع الحدود السورية على شواطئ بحيرة طبرية، حيث كانت حدود ٤ حزيران (يونيو)، الى داخل سورية حتى لا يكون لها منفذ الى هذه البحيرة بينما ترفض دمشق ذلك. وحجة اسرائيل في ذلك هو انها تخشى ان تسحب سورية مياه البحيرة او تلوثها فيما لو كانت مشاطئة لها. ومطالبة اسرائيل هذه تظهر الاهمية التي تعطيها لقضية المياه. فهي تعاني مشكلة في المياه، والبحيرة بالنسبة إليها هي خيار استراتيجي. فهذه البحيرة مصدرة للمياه الجوفية وبعض مشاريع التحلية الصغيرة تزودها بثلث حاجاتها من المياه. والثلثان الآخران تحصل اسرائيل عليهما من الاراضي العربية من خارج حدودها الحالية، من الضفة الغربية وغزة والجولان ونهر الاردن بل حتى من لبنان.

ولاهمية البحيرة اتخذت قراراً في الخمسينات بالاّ يتجاوز النقص في منسوب مياهها اربعة امتار. واعتبر هذا المستوى خطاً احمر لا يجوز تجاوزه. فهبوط المياه الى اكثر من هذا المستوى يساعد على شرب مياه ذات ملوحة عالية فتختلط بمياه البحيرة وتجعلها على المدى البعيد غير صالحة للاستعمال وهي في هذه الحال تحتاج الى مئات الملايين من الدولارات للتخلص من الاملاح. ولكن مستوى المياه انخفض في العام الماضي وتجاوز الخط الاحمر للمرة الاولى في تاريخ الدولة اليهودية. وكان سبب ذلك قلة المطر في السنوات القليلة الماضية وكان العام الماضي اكثرها شحة في المياه واشدها جفافاً الى ان هطلت امطار غزيرة بعد ذلك فاعادت منسوب المياه الى المستوى المطلوب.

وبسبب المياه خفضت اسرائيل نسبة المياه التي تزود بها المزارعين في عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ووصلت نسبة هذا الخفض الى ٤٠ في المئة واكثر من ذلك احياناً، حتى اصبحت بعض المزارع على حافة الإفلاس، واضطرت بعض المزارع لاستعمال المياه المعالجة. ولان منطقة النقب تزداد كثافتها السكانية يوماً بعد يوم بسبب الهجرة المستمرة بدأ المسؤولون يبحثون عن مصادر للمياه في هذه المنطقة واعيدت الحياة الى مشروع سحب المياه الجوفية على عمق مئات الامتار. وكانت هذه المياه اكتشفت قبل عشرين سنة ولكن اسرائيل تركتها لعدم حاجتها الملحة لها آنئذٍ. ولما كانت الزراعة تستهلك ما يقرب من نصف المياه في اسرائيل فقد كانت هناك نداءات لتقليص نسبة المياه للزراعة. كما كانت هناك اقتراحات من مختصين باستبدال بعض المحاصيل الزراعية المحتاجة إلى مياه كثيرة مثل البرتقال والقطن والافوكاد وبمحاصيل اقل استهلاكاً من هذه. ولكن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة شديدة. ويرى المعارضون ان هذا يمس القطاع الزراعي الذي هو جزء اساس من المشروع الصهيوني الذي اقيمت عليه الدولة اليهودية. ويقول هؤلاء إن الزراعة هي ضمان للامن الغذائي.

وهؤلاء المعارضون هم من الذين يريدون لاسرائيل ان تحتفظ بمصادر المياه في الضفة الغربية وغزة حيث تسحب اسرائيل منها حوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب بينهما تحصل السلطة الفلسطينية منها على ١١٥ مليون متر مكعب.

وهذا اقل بكثير مما يحتاج إليه سكان مناطق السلطة الفلسطينية ولذلك فهناك شحة في المياه للاستهلاك الصناعي بل الاستهلاك السكاني حتى ظهرت سوق سوداء للمياه. ويبدو ان مطالبة السلطة الفلسطينية بزيادة الكمية لم تنجح في اقناع اسرائيل. وتقول اسرائيل إنها ستزيد هذه الكمية الى ١٥٠ مليون متر مكعب في اتفاق الحل النهائي. ويعتقد المراقبون ان اسرائيل وفرت لنفسها اكثر من ٣٠ بليون دولار خلال احتلالها الاراضي العربية كما ان اسرائيل مصممة على عدم ارجاع بعض المستوطنات لانها اقيمت في مناطق مصادر المياه الجوفية، ولذلك فهي ستمانع في ان تكون هذه ضمن مناطق السلطة الفلسطينية عند الاتفاق على الحل النهائي.

ولان قضية المياه مسألة ذات اهمية كبرى بالنسبة الى اسرائيل فهي لم تتوقف عن البحث في الحصول على مصادر اخرى. ومن الخيارات المطروحة نقل مياه من تركيا او غيرها في حاويات مطاطية ضخمة استعمل مثلها في الحرب العالمية الثانية لنقل الوقود. وتستعملها تركيا في الوقت الحاضر لنقل المياه الى قبرص حيث تسع الحاوية ٢٠ مليون متر مكعب من المياه.

ويرى خبراء اسرائيليون ان اسرائيل لو ارادت استعمال مثل هذه الحاويات فانها لا بد من ان تحمل اضعاف تلك الكمية للحاوية الواحدة وهذه غير متوافرة في الوقت الحاضر. ويعتقد ان بناء تركيا لمحطة ضخ كبرى صرفت عليها مبالغ طائلة على احد الانهار قرب المتوسط يأتي توقعاً لاستيراد المياه من تركيا بهذه الطريقة من قبل اسرائيل او غيرها.

ومن هذه الخيارات خيار الحصول على المياه من تركيا بواسطة مدّ انابيب. وكانت فكرة بناء شبكة انابيب تحمل المياه الى الشرق الاوسط اقترحها الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال في الثمانينات وسميت في حينه «انابيب السلام».

وتقوم الفكرة على مدّ انبوب من تركيا عبر العراق وينتهي بالكويت وآخر عبر سورية الى الاردن ومن ثمّ ينتهي فرع منه الى اسرائيل.

وكانت اسرائيل اقترحت مناقشة هذا المشروع في محادثات واي ريفر عام ١٩٩٥ وارسل مبعوث اميركي الى تركيا في حينه لهذا الغرض. ولكن تركيا على ما يبدو لم تكن متحمسة وهي في الوقت الحاضر متشددة في موقفها لانها تريد ان تستفيد من كل متر مكعب من المياه تصدره. وكان الرئيس السابق سليمان ديميريل قال: «ان تركيا لا تريد ان تسهم في تزيين عملية السلام في الشرق الاوسط بمياه مجانية. ويعتقد ان كلفة هذا المشروع تصل الى ٢٠ بليون دولار.

ومن الخيارات الاخرى نقل مياه الثلوج من الاسكا بعد إذابتها ثم تنقل بناقلات نفط معدلة لحمل المياه.

وكانت احدى الشركات الايرلندية المختصة بتنمية المياه ذكرت ان مسؤولين اسرائيليين طلبوا منها في العام الماضي ان تقوم بدراسة جدوى حول هذا الموضوع. كما ان ممثلين لاحدى الشركات الكندية المختصة زاروا

الموضوع الرئيسى : المياه — اسم كاتب المقال : جعفر هادى حسن
الموضوع الفرعى : المفاوضات العربية الاسرائيلية — رقم العـــدد : ١٣٦٤٨
المصــــدر : الحياة — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٧/٢٤

اسرائيل في شباط (فبراير) الماضي للغرض نفسه. ولكن بعض المسؤولين في اسرائيل مثل رئيس مؤسسة المياه يعتقد ان قضية نقل المياه بناقلات هي قضية ليست بالسهولة التي تبدو فيها.

فناقلات النفط تحتاج الى عملية تنظيف طويلة كما انها يجب ان تطلى بطلاء خاص يمنع تسرب مواد كيماوية او روائح كريهة. كما ان كلفة المتر المكعب الواحد الواصل بالناقلات الى سواحل البحر الابيض المتوسط هي ضعف كلفة المتر المكعب المحلى من مياه البحر.

والخيار الآخر الذي تفكر فيه الحكومة الاسرائيلية هو إقامة مشاريع لتحلية مياه البحر. وهو خيار ليس جديداً. إذ كانت الحكومة اتفقت مع احدى الشركات الاسرائيلية المعروفة على إقامة مشروع لتحلية المياه في جنوب اشدود ولكن الاتفاق الغي من جانب الحكومة وما زالت الشركة تحاول اقناع الحكومة لتحقيق هذه الفكرة.

كما عرض مسؤول «مركز الشرق الاوسط للسلام والتعاون الاقتصادي»، وهو مركز اميركي، على اسرائيل إقامة مشروع لتحلية مياه البحر لا تزيد كلفته على ٢٠٠ مليون دولار تموله شركات عالمية شرط أن تضمن اسرائيل شراء المياه لفترة ما بين ٢٠ الى ٣٠ سنة ويكون المشروع بعدها ملكاً للدولة. وقدرت كلفة انتاج المتر المكعب الواحد بـ٥٥ سنتاً بدل ١٨٠ سنتاً وهي الكلفة الحالية.

كما عرض هذا المسؤول إقامة مشاريع مماثلة على الاردن والسلطة الفلسطينية وهناك معارضون لمثل هذه المشاريع في اسرائيل ويعتقدون ان كلفة ٥٥ سنتاً ما زالت مرتفعة مقارنة مع كلفة الماء الطبيعي فهي ثلاثة امثالها.

واسرائيل تحتاج الى مشاريع كثيرة مثل هذه لان استهلاكها للمياه يزداد باكثر من ٣٠ مليون متر مكعب في السنة. وعلى هذا فإنها ستحتاج الى إقامة مشروع في كل سنة ونصف السنة لتلبية الحاجة الى المياه. بينما يرى رئيس مؤسسة المياه في الدولة ان الحكومة تضطر للاخذ بهذا الخيار (ذكرت الاخبار ان الحكومة بدأت محادثات لاقامة مشروع تحلية).

وللبحث عن انتاج مياه رخيصة فإن مراكز البحوث والدراسات في اسرائيل تنشط في هذا المجال مثل «مركز بحوث مصادر المياه وتقنيتها» في معهد وايزمن وفي «التخنيون» وفي مركز «رامت هانغف» جنوب بئر السبع. ومن التقنيات التي يركز عليها هذا المركز تقنية جديدة تجعل المحاصيل الزراعية من الدرجة الاولى تتقبل مياه من الدرجة الثانية ذات ملوحة عالية مثلاً.

اما مشاركة اسرائيل في تمويل مركز لبحوث المياه في سلطنة عمان والذي اقرت انشاءه لجنة المياه المنبثقة من مؤتمر مدريد، فهي مشاركة على ما يبدو هدفها الرئيسي التطبيع اكثر منها شيئاً آخر. إذ تشترك في هذه اللجنة من الدول العربية إضافة الى عمان، الاردن، فلسطين وبعض دول شمال افريقيا وبعض دول الخليج. فالمردود الذي تحصل عليه اسرائيل من هذه المشاركة في المجال الاقتصادي والسياسي هو اكثر بكثير مما تنفقه على بعض التجارب والدراسات في المركز المذكور. كما ان البحوث الحقيقية التي تقوم بها اسرائيل في هذا المجال تجرى في مراكزها ومعاهدها المذكورة سابقاً.

كما ان اسرائيل تأمل في الحصول على مياه من لبنان بعد توقيع اتفاق سلام معه. فهي تعتقد ان في هذا البلد مياهاً فائضة عن حاجته ويمكنه ان يزودها بربع حاجاتها لمدة ٢٠ سنة او اكثر.

ويبدو ان اسرائيل ستبقى مسيطرة على بعض مصادر المياه العربية، فهي مياه تحصل عليها من دون مقابل والعرب عاجزون عن اجبارها عن التخلي عنها إذ هم اليوم اضعف من ان يقوموا بذلك.

والمياه العربية التي تروي عطش اسرائيل منذ عقود وتعتبر من اهم المكاسب التي حصلت عليها خلال احتلالها الاراضي العربية فماذا كان سيحصل لاقتصادها لولاها؟ وقال كاتب معروف ان اسرائيل لم تفرض نفسها على العرب بل اجبرتهم ايضاً على ان يمدوها باسباب بقائها.

الموضوع الرئيسي : المياه	اسم كاتب المقال :	سليمان الشيخ
الموضوع الفرعي : المفاوضات العربية الاسرائيلية	رقم العـــــدد :	١٣٤٨
المصـــــدر : الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

الصراع على ينابيع نهر الأردن

الدان وبانياس والحاصباني...

هل لها في التسوية نصيب؟

سليمان الشيخ *

■ هناك شبه اتفاق على ان الحروب المقبلة، خصوصاً في منطقتنا العربية، ستكون على المياه.

لذلك، وإقراراً باهمية هذا المورد، فإن اللجان متعددة الأطراف التي يشارك فيها ممثلون من كثير من دول العالم، والتي واكبت مؤتمر مدريد منذ سنة ١٩٩١، جعلت بنداً رئيساً من بنود بحثها ونقاشها، بل وفي رسمها الاستراتيجي لمستقبل المنطقة، هو الماء. على رغم عدم مشاركة سورية ولبنان في هذه اللجان حتى الآن. إذا كان الأمر كذلك، فما هو حال الأنهار المشتركة، أو المحاذية والمشاطئة بين العرب وإسرائيل؟

وما هو الوضع تحديداً بالنسبة الى روافد نهر الاردن، خصوصاً العليا منها، والتي كانت عنواناً مهماً من عناوين الاشتباكات والحروب الصغيرة والكبيرة التي قامت بين اسرائيل، والأقطار العربية، خصوصاً مع سورية في عقدي الخمسينات والستينات؟

اننا نطرح هذه الأسئلة، او نذكّر بها، بعد أن راجت وتروج استهدافات معينة تتعلق بمياه نهر الليطاني، اللبناني المنبع والمصب، الذي لا يحاذي الحدود بين لبنان واسرائيل، خصوصاً أن تقارير كثيرة بينها تقارير من وكالات متخصصة تتبع منظمة الأمم المتحدة وغيرها، أفادت ان بعض مياه نهر الليطاني يتم الاستحواذ عليها بواسطة أساليب تقنية عدة من قبل الكيان الاسرائيلي. وسيتضح هذا الأمر بصورة جلية بعد أن انسحبت اسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة (الشريط).

إذا كان الأمر كذلك، فما هي المعطيات والظروف والمراحل التي مرت بها روافد نهر الأردن العليا: بانياس، والحاصباني (الوزاني وحاصبيا) ودان، وهل «التقادم» في هذا المجال يسقط حق الأقطار العربية في مياهها، أو بعض مياهها؟

وما هي حكاية تلك الأنهار التي تكوّن ما يسمى بالأردن الأعلى؟ لنبدأ بالمعلومات «الفنية» المتعلقة بهذه الأنهار، أي منابعها ومصباتها وقوة تدفقها وجريانها، لنصل الى ما أصابها.

خزان المياه

يذكر ان جبل حرمون او الشيخ - من كثرة الثلوج التي تغطي قممه - الذي يصل ارتفاعه الى حوالى ٢٨٠٠ متر فوق سطح البحر، هو خزان المياه في منطقة بلاد الشام، إذ أن الثلوج المتراكمة على قممه طوال العام تقريباً هي التي تمد الأنهار والروافد والينابيع والوديان بدفق من المياه قلما تنضب.

ومن بين تلك الأنهار، نهر الاردن، أو نهر الشريعة بحسب بعض المصادر في بلاد الشام.

ونهر الاردن هذا تمثل حكايته عنواناً لحياتنا، أعني عنواناً لمأساة حياتنا!

فإذا كانت منابع النهر الأساسية هي من جبل الشيخ، فإن فروعه الأساسية تأتي من الأقطار الآتية: سورية، لبنان، فلسطين، والأردن.

إلا أن قيام الكيان الاسرائيلي في فلسطين سنة ١٩٤٨، أدخل النهر، بل والحياة كلها في دوامة من المشاحنات والمنازعات والحروب الصغيرة والكبيرة، كما ذكرنا، لم تنته حتى الآن.

فالمياه الموجودة داخل فلسطين المحتلة كانت تكفي سكانها، الا انها حتماً لا تكفي خمسة ملايين نسمة او أكثر، ومشاريع صناعية واقتصادية وزراعية وإروائية طموحة لغزو أسواق - الشرق الأوسط - بل وغزو أسواق العالم بأكمله. وقد يكون استصلاح وري اراضي صحراء النقب في جنوب فلسطين هو العنوان الأبرز في هذه المشاريع.

وإذاً... من أين تأتي اسرائيل بالمياه الكافية للاستجابة الى حاجات المشاريع التي يمكنها تثبيت كيانها، وجلب المهاجرين، اليها، والتوسع في مشروعاتها ومخططاتها؟

الموضوع الرئيسي : المياه
الموضوع الفرعي : المفاوضات العربية الاسرائيلية
المصـــــدر : الحياة
اسم كاتب المقال : سليمان الشيخ
رقم العـــدد : ١٣٤٨
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٧/٢٤

لحظ المخططون الأساسيون لإقامة الكيان الاسرائيلي في فلسطين، كما لحظت الاقتراحات والمذكرات التي رفعها قادة الصهاينة منذ ان تم التفكير بإقامة الكيان مدى الحاجة الى مياه زائدة، لذلك فإن كل المشروعات كانت تؤكد على الاستيلاء او سرقة المياه القريبة، أي بوضوح مياه أنهر: الاردن، والليطاني، واليرموك.

فما الذي حصل للاردن على سبيل المثال؟

عنوان مرحلة

يتكون الأردن الأعلى من ثلاثة انهار رئيسة، وبعض الفروع والجداول الصغيرة الاخرى، والانهار الثلاثة هي:

– الدان: او القاضي، وينبع من جبل الشيخ بالقرب من الحدود السورية، وهو اكبر الأنهار الثلاثة، ينبع ويصب في فلسطين، وإن كانت بعض مصادر مياهه تعود الى مياه بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل، ومسعدة هي إحدى بلدات الجولان.

والنهر دائم الجريان ولا يتاثر كثيراً بمعدل كميات الأمطار الهاطلة، ويصل معدل منسوب مياهه الى حوالى ٢٤٥ مليون متر مكعب في العام، وأدنى منسوب لمياهه هو ١٧٣ مليون متر مكعب في السنة، في حين أن أعلى منسوب لجريان مياهه يصل الى حوالى ٢٨٥ مليون متر مكعب في السنة. وهذه النسبة تمثل حوالى ٥٠ في المئة من منسوب مياه الاردن الأعلى، ويسمى النهر بـ:ناهال لداني في اسرائيل.

– الحاصباني: يتكون من اتحاد نهري الوزاني وحاصبيا، وكلاهما ينبعان من سفوح جبل الشيخ في لبنان، ويتكون نهر حاصبيا من مجموعة الينابيع التي تغذي الحاصباني الأعلى، ويضاف اليها مجموعة آخرى من الينابيع تغذي النهر الذي يصل متوسط منسوب مياهه السنوية الى ١٣٨ مليون متر مكعب، وراوح هذا المنسوب ما بين ٥٢ مليون متر مكعب الى ٢٣٦ مليون متر مكعب سنوياً في ربع القرن الأخير.

وهذا يفيد ان النهر يتاثر كثيراً بمعدل كميات الأمطار التي تتساقط طوال العام. ونهر الحاصباني لبناني المنبع، لكنه يسير بمحاذاة الحدود الفلسطينية ليصب كنهر الدان في بحيرة طبريا.

– بانياس: يتغذى من ينابيع جبل الشيخ ويسير في القطر السوري بمحاذاة الحدود الفلسطينية، ليصب في بحيرة طبريا كسابقيه، ويبلغ متوسط منسوب مياهه في العام حوالى ١٢١ مليون متر مكعب، وتراوح هذا المعدل في الربع قرن الاخير ما بين ٦٣ مليوناً و١٩٠ مليون متر مكعب في السنة.

وهذا يعني أن منسوب المياه التي تجري في هذه الانهار الثلاثة سنوياً يتجاوز ٥٠٠ مليون متر مكعب، وتتحد الانهار الثلاثة اثناء دخولها الأراضي الفلسطينية لمسافة ستة كيلومترات على ارتفاع ٧٠ متراً فوق سطح البحر، لتوالي جريانها متحدة تحت اسم الأردن الأعلى ليصب في بحيرة طبريا، بعد أن تنضم اليه مجموعة من الينابيع والأنهار الصغيرة، ليصل منسوب مياه الاردن الأعلى الذي يصب في بحيرة طبريا الى حوالى ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، وهذا يمثل حوالى ٤٠ في المئة من كمية المياه المستعملة في اسرائيل.

الأرض والمياه معاً

ذكرنا من قبل، ان تدفق المهاجرين على فلسطين من جميع أنحاء العالم وطرح مشروعات طموحة كاستصلاح وإرواء اراضي صحراء النقب – من قبل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، كان لا بد له أن «يستفز» العرب ولو قليلا! خصوصاً أن الأرض والمياه العربية الأخرى – غير فلسطين وما فيها – كانت – وبما ما زالت – محط أطماع الكيان الصهيوني، بل وأن تلك الأطماع كانت موجودة قبل قيام الكيان الاسرائيلي سنة ١٩٤٨.

وإلا ما معنى أن تبذل الحركة الصهيونية المال والجهد سنة ١٩٢٦ كي تقيم محطة كهرباء روتنبرغ عند أهم نقطة استراتيجية تلتقي فيها الحدود السورية – الاردنية – الفلسطينية؟

وما معنى ان تُعطل الحركة الصهيونية بيع امتياز تجفيف بحيرة الحولة سنة ١٩٣٤ الى شركات عربية؟

باشرت الحكومة الاسرائيلية تجفيف بحرية الحولة سنة ١٩٥١ على رغم احتجاج الحكومة السورية، بل وعلى رغم الاشتباكات التي كانت تتوالى بين الجيشين السوري والاسرائيلي، وانتهى مشروع التجفيف سنة ١٩٥٣ من قبل الكيان الاسرائيلي.

وبعد ذلك؟

ان أوان تحويل مياه الأردن الأعلى كي تصل الى النقب لاستصلاح اراضيها وارواء المستعمرات فيها. هكذا كان لسان حال الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة يقول. وبدأ الكيان الاسرائيلي بتنفيذ المشروع فعلاً. فاعترضت سورية ولبنان والاردن، كون المشروع يعتدي على حقوقهم، ويفقدهم مصادر مهمة من مياههم واراضيهم.

بل وبدأ الجيش السوري بقصف مواقع التحويل في خاصرة بحيرة طبريا، فغير الاسرائيليون مكان التحويل، إلا أن الاشتباكات توالت، مما حدا بالولايات المتحدة الى ايفاد ايك جونستون الى المنطقة اعتباراً من سنة ١٩٥٣ في محاولة منه لتفادي النزاع، ومن ثم طرح مشروع لتقاسم المياه، عرف باسمه مستنداً الى مشروع سابق وضعه المهندس تشارلز مين. طرح المشروع للتداول العلني سنة ١٩٥٣، إذ قدر كميات مياه حوض الأردن – الأعلى والأسفل – أي أسفل بحيرة طبريا – بـ١٢١٣ مليون متر مكعب. اقترح توزيعها على الشكل الآتي: ٧٧٤ مليون متر مكعب للاردن، ٤٥ مليوناً لسورية، ٣٩٤ مليون متر مكعب لإسرائيل، ولا شيء للبنان.

الموضوع الرئيسي : المياه
اسم كاتب المقال : سليمان الشيخ
الموضوع الفرعي : المفاوضات العربية الاسرائيلية
رقم العدد : ١٣٤٨
المصدر : الحياة
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٢٤

رفض العرب المشروع، كما رفضه الكيان الاسرائيلي، خصوصاً أن المشروع - الاقتصادي - اقحم نفسه في المشكلة السياسية القائمة، وأعلن جونستون نفسه: ان المشروع يحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

استأنف الاسرائيليون عمليات تحويل الأردن الأعلى الى صحراء النقب اعتباراً من سنة ١٩٥٦، فعاود العرب محاولات منع ذلك. ومن بينها دعوة الجامعة العربية سنة ١٩٦٠ الى تحويل روافد الأردن.

قرارات وخيبة

في عام ١٩٦٤ أعلن الاسرائيليون انهم على وشك انجاز المرحلة الأولى من إيصال مياه الاردن الى النقب، مما دعا الرئيس جمال عبد الناصر الى دعوة الرؤساء العرب الى مؤتمر قمة، كان الأول بينهم سنة ١٩٦٤. وقد توصل الرؤساء الى اصدار قرارات عدة، من بينها:

- القرار بتحويل روافد نهر الأردن، وتشكيل هيئة سميت بـ«هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده» تتولى مهمة وضع التصاميم والاشراف على تنفيذ سلسلة من العمليات الهندسية في كل من لبنان وسورية والاردن.

وفعلاً بدأ العرب بوضع التصاميم والمخططات لتحويل الروافد، بل وباشروا العمل على بناء سد اطلقوا عليه اسم «خالد بن الوليد» في موقع المخيبة على نهر اليرموك بعد أن يلتقي بقناة المياه التي تجر مياه نهر بانياس وأحد فروعه المسمى بنهر الرقاد.

وكثفت اسرائيل اعتداءاتها بعد ذلك على سورية والاردن، بل وقصفت مواقع التحويل في ١٩٦٤/١١/١٣ بقنابل النابالم.

ويقول عفيف البزري في كتابه «اسرائيل والمياه»: «رأيت رؤى العين المجردة الآلات المعطوبة والمضروبة في قعر وادي نهر اليرموك بعد سنوات من قصفها، وربما ما زالت حيث هي».

وتوالت بعدها الاعتداءات، ووصلت قمتها في عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الذي احتلت اسرائيل على أثره كامل مساحة الارض الفلسطينية، ومرتفعات الجولان السورية، وسيناء المصرية.

واكملت اسرائيل تحويل نهر الأردن الأعلى الى صحراء النقب بعد ذلك، فنتج عن التحويل:

- زيادة الملوحة في بقايا النهر بعد خروجه من بحيرة طبريا (الاردن الأدنى). ورأيت بأم عيني السمك ميتاً من ملوحة المياه في أغوار الأردن.
- حرمان ١٥ كيلومتراً مربعاً من الأراضي السورية من السقاية المناسبة.
- حرمان حوالى ٤٠ الف دونم من أراضي الأردن من امدادات المياه العذبة، والحيلولة دون تطوير ٨٠ ألف دونم أخرى.
- ولم تكتف اسرائيل بما انجزته وحققته، بل انها سعت الى السيطرة على المنطقة التي يمر فيها نهر الليطاني - اكبر الأنهار اللبنانية - وغزت لبنان غير مرة، آخرها سنة ١٩٨٢، وابقت قسماً من جنوبه رهينة لديها، الى ان تم تحريره وخروج القوات الاسرائيلية منه في ٢٠٠٠/٥/٢٤.

وما زال وضع مياه نهر الليطاني ملتبساً حتى الآن.

وبعد... لا شك في ان مياه الأردن الأعلى ما زالت تنبع وتسير في الأماكن التي كانت تنبع وتسير فيها قبل الاحتلال الاسرائيلي لكثير من المناطق العربية بعد عدوان سنة ١٩٦٧.

فهل تقادم زمن الاحتلال يقضي على الحقوق العربية الواضحة والبينة في مياه هذه الأنهار؟

وهل مشروعات التسوية السلمية المطروحة يمكنها أن تُسقط الحق العربي في مياه الأردن الأعلى، لتعيد بعض الأرض، ليكون ذلك على حساب الحق في المياه؟

إن أنهار دان وبانياس والحاصباني شواهد على حق العرب الواضح والصريح في مياههم، فهل يمر قطار «التسوية» على هذا الحق ايضاً؟

المياه
العالم

الميـــــاه

العــالـم

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المنتدى العالمى الثانى للمياه	ضياء الدين القوصى	السياسة الدولية "مجلة"	١٤١	يوليو/ ٢٠٠٠	٢٥
٢	المياه ازمة دول وحكومات	الجريدة	الاهرام المسائى	٣٤٨٢	٢٠٠٠/١١/٨	٢٧

الموضوع الرئيسي :	المياه	اسم كاتب المقال :	ضياء الدين القوصي
الموضوع الفرعي :	العالم	رقم العـــــدد :	١٤١
المصـــــــــدر :	السياسة الدولية(مجلة)	تاريخ الصـــدور :	يوليو/٢٠٠٠

المنتدى العالمى الثانى للمياه

هولندا: (مارس ٢٠٠٠)

د . ضياء الدين القوصي

انعقد المنتدى العالمى الثانى للمياه بمدينة لاهاى الهولندية على مدى أسبوع شمل فعاليات المنتدى ثم الاجتماع الوزارى العالمى للمياه وانتهى باعلان لاهاى للمياه.

وركز ولى العهد فى كلمته الختامية على عرض نتائج الرؤية العالمية للمياه والتى خلصت إلى مجموعة من الأفكار التى تحدد العلاقات بين الحكومات ومستخدمى المياه والقائمين على تنفيذ مشروعاتها يمكن حصرها فى النقاط التالية :

١- خصخصة المياه: حتى يمكن الوصول إلى الأمن المائى فإن المياه يجب أن تكون الشغل الشاغل لكل فرد من أفراد المجتمع الإنسانى وليست فقط مهمة الحكومات وخبراء المياه والمحترفين فى مجالاتها، وهذا لا يعنى بأى حال من الأحوال الانتقال من احتكار الحكومات إلى سيطرة القطاع الخاص .. بل أن التأكيد يجب أن يكون على أن الموارد المائية ما هى إلا تراث تاريخى وميراث عام.

٢- استعاضة تكاليف الخدمات المائية: مع أن الماء ميراث عام إلا أن ذلك لا يعنى تقديم الخدمات الخاصة بنقلها وتوزيعها وتنقيتها أو معالجتها قبل وبعد الاستخدام وإعادتها مرة أخرى إلى البيئة أو المستخدمين الآخرين فى صورة نظيفة - لا يعنى ذلك تقديم كل هذه الخدمات مجانا - لأن الاستدامة فى تقديم الخدمات وصيانة البنية الأساسية والتنمية اللازمة لهذه الخدمات وإحلالها وتجديدها إما من خلال مدراء محترفين يمكن للمستخدمين مساءلتهم وتوجيههم أو من خلال المستخدمين أنفسهم يستلزم أن يدفع كل مستخدم للمياه القسط العادل مقابل الخدمة التى يحصل عليها.

٣- الحق فى الحصول على الماء: هناك شبه إجماع على أن لكل إنسان الحق فى الحصول على حاجته من مياه الشرب النقية ووجود سبل الصرف الصحى المناسبة فى خدمته - وكما أن مياه الشرب والصرف الصحى حق من الحقوق الإنسانية فإن الأمن الغذائى للأسر التى تعيش فى الريف وحق هذه الأسر فى إنتاج ما تحتاج إليه من الغذاء وتدبير ما تحتاج إليه من الدخل يضاف إلى ضرورة حصول هذه الأسر على المياه اللازمة لإنتاج المحاصيل التى تكفل هذا الحق.

٤- المشاركة - الشراكة: على الرغم من أن فكرة الشراكة أصبحت من الأفكار المقبولة لدى العديد من الدول والمنظمات إلا أن ممثلى المشاركين أبدوا اعتراضهم على أن تقتصر الفكرة على المشاركة فى تنفيذ البرامج الحكومية وطالبوا بالمشاركة الديموقراطية للمواطنين فى تنفيذ السياسات المائية ومشروعات المياه وفى إدارة الموارد والمصادر المائية.

٥- من الرؤية إلى التنفيذ: أشار الأمير إلى أنه فى وقت انعقاد المؤتمر يموت خمسة آلاف طفل نتيجة الإصابة بالأمراض التى تتسبب عن عدم الحصول على المياه النظيفة وعدم وجود نظم الصرف الصحى المناسبة لهم والأمراض الأخرى المرتبطة بالمياه (البلهارسيا - الإنكلستوما - التيفويد - الملاريا - ... إلخ).

أما الإعلان الوزارى فقد بدأ - على غير العادة - بالتأكيد على ضرورة تأمين القسط الأوفى من الأمن المائى خلال القرن الحادى والعشرين بضمان وصول المياه العذبة لكافة أفراد البشر بالقدر الكافى وبتكاليف يستطيعون تحملها حتى يتمكن الجميع من الحياة الصحية السليمة والتمتع بقدرة إنتاجية عالية وحمايتهم من المخاطر المتعلقة باستخدامات المياه والأمراض التى تنتقل من خلالها - يلاحظ هنا أن نبرة اعتبار المياه كسلعة اقتصادية (قمة الأرض - ريودى جانيرو - ١٩٩٢) قد اختفت وحل محلها أن الماء الذى لا يمكن الاستغناء عنه للحياة والصحة والبيئة والمتطلبات الأساسية للتنمية "هى حق للقادر وغير القادر والغنى والفقير والقوى والضعيف على حد سواء" ثم أستطرد الإعلان ليحدد سبعة تحديات تواجه البشرية فى القرن القادم هى :

١- ضرورة إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بتلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه.

٢- دعم الأمن الغذائى بتخصيص قسط كاف من المياه لإنتاج الطعام وخاصة للفقراء والضعفاء - يلاحظ هنا أن العديد من الدول طلبت حذو النموذج الإسرائيلى من توجيه أكبر قدر من الماء للأغراض غير الزراعية خصوصا فى البلاد التى يسودها الشح المائى .. إلا أن مثل هذه التوجهات عارضتها مصر بشدة على

أساس أن الأنشطة الزراعية تعنى تخفيف الهجرة من الريف إلى المدن بتثبيت المزارعين فى قراهم وكفالة حد أدنى من الأمن الغذائى وتشغيل أيد عامله ومن ثم فلا مناص من الاستمرار فى التنمية الزراعية حتى تحت ظروف العجز المائى.

٣- حماية المنظومة البيئية بإدارتها بالشكل الذى يحافظ عليها ويمنع تدهورها.

٤- اقتسام مصادر المياه بالتنسيق بين الاستخدامات المختلفة داخل الدولة وفيما بين الدول وإدارة أحواض الأنهار بشكل يسمح بالإستدامه التنموية للكافة.

٥- التحكم فى المخاطر التى تنجم عن السيول والفيضانات ومقاومة الجفاف والتصحر والتلوث.

٦- إدارة المياه بطريقة تعكس قيمتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وزيادة الوعى العام لدى المستخدمين بهذه القيم - وقد أضيف هنا لأول مرة ما نصه ...

"والاتجاه نحو تثمين (تسعير) خدمات المياه (وليس المياه نفسها) لتغطية كل تكاليف تقديمها مع مراعاة العدل والاحتياجات الأساسية للفقراء والضعفاء" ...

وهذه أيضاً مفاهيم تضاف لأول مرة وتعطى كل دولة الحق فى وضع القوانين التى تتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٥

٧- إدارة المياه بطريقة تسمح بمشاركة المستخدمين ورعاية مصالحهم.

ولمواجهة هذه التحديات طرح الإعلان المبادىء الآتية:

١- تصميم الجميع على مواجهة هذه التحديات بتحسين الخدمات وتشجيع الابتكار التقنى والفنى والمالى وغير التقليدى.

٢- ضرورة تبنى سياسة الإدارة المتكاملة لمصادر المياه التى تشمل التخطيط والتحكم فى مصادر المياه والأراضى بالشكل التقليدى وغير التقليدى مع أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى الاعتبار وذلك بالنسبة للمياه السطحية والجوفية والنظم البيئية التى تتدفق من خلالها المياه بما يضمن جودة نوعيتها فى النهاية مع توجيه الاهتمام الخاص للفقراء والنساء وإلى مناطق الضعف العالمية مثل دول الجزر والدول التى لا تطل على البحار وتلك التى ليس لديها ظهير صحراوى.

٣- تعتمد الإدارة المتكاملة لمصادر المياه على التعاون والمشاركة على جميع المستويات من الأفراد وحتى المنظمات الدولية وعلى أساس الالتزام السياسى والإدراك الاجتماعى والشفافيه على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى مما يعمل على استدامة الموارد والاستفادة بها لأطول وقت ممكن.

٤- وضع آلية لمتابعة تطوير وتحويل المبادىء المتفق عليها إلى فعاليات على أساس المشاركة والتنسيق بين الحكومات والمواطنين.

المياه أزمة دول وحكومات!

يواجه العالم أزمة متصاعدة في كفايته من الماء لتشكل الدافع إلى توتر في العلاقات الدولية قد يصل إذا فشل التنظيم القانوني الدولي أو الاقليمي في الانتفاع بمياه الانهار إلى نزاع بين الدول مما يهدد السلم والأمن الدوليين ويعرضهما للخطر بل إلى النزاعات المسلحة بفعل تضارب المصالح بين الدول الواقعة على نهر واحد.

وتتفاقم المشكلة بالنسبة للدول التي لايجرى فيها انهار ذلك أن توفير المياه يمثل عنصرا أساسيا لممارسة الانسان حقه في الحياة الذي لايتحقق إلا بالحق في التنمية وحق جميع الشعوب في الرقي ورفع مستوى الحياة اقتصاديا وثقافيا وسياسيا في عملية شاملة.

فلاشك أن الماء دخل ساحة السياسة بحيث أصبحت المياه قضية أمن قومي سواء لمن يمتلكها أو لمن يفتقر إليها نظرا للارتباط بين أزمة المياه ومايستتبعها من أزمة في الغذاء، كما أن دائرة العطش سوف تتسع بحلول عام ٢٠٢٥. وفق أخر تقارير الأمم المتحدة الصادر في مارس سنة ١٩٩٩ ـ لتشمل مليار نسمة أى أن عدد العطشى يرتفع من ١,٤ مليار حاليا إلى ٢,٣ مليار نسمة.

ومع تطور أوجه الانتفاع بمياه الأنهار بما يتعدى نطاق الشرب والري والصرف كتوليد القوى والطاقات وتموين مختلف الصناعات ستتزايد آثار نقص المياه في الربع الأول من القرن الحالي مع الانفجار السكاني وثبات الموارد المائية وسوء استخدامها وإهدار المياه العذبة التي تضيع في المحيطات لاسيما أن نصف سكان العالم لايتمتعون بأمن مائي وأن ٣ ملايين شخص يموتون سنويا بسبب عدم حصولهم على مياه شرب نقية، وفي العالم العربي على سبيل المثال نجد أن المياه غير موزعة بالتساوي حيث توجد مناطق صحراوية شاسعة وتظهر مناطق الاحتكاك في حوض نهر الأردن وحوض نهري دجلة والفرات وحوض نهر النيل.

والمشكلة تعيد إلى الأذهان الجهود الدولية من أجل تنظيم دولي فعال لاستخدامات المياه حيث تتولى الدعوة إلى رؤية عالمية مستقبلية للمياه في القرن المقبل هيئتان هما المجلس العالمي للمياه الذي تأسس في مرسيليا ١٩٦٦ ومشروع المشاركة الدولية للمياه الذي تكون بعد ذلك بخمسة شهور والجهتان تتفقان على وضع المشكلة في أجندة عمل في محاولة لانقاذ العالم من حروب المياه من خلال برنامج عمل طويل يهدف إلى إعادة ترتيب أوضاع الموارد المائية بوضع قواعد فعالة لاستغلالها على اكمل وجه من خلال جهود سلمية ومشروعات إنمائية تتكلف ٢٠٠ مليار دولار على الأقل لتوفير المياه والغذاء لشعوب العالم بصفة عامة والفقراء مجانا بصفة خاصة للحد من دعاوى تسعير المياه للجميع بالنظر إليها على أنها سلعة اقتصادية وعلى أن تسهم الجهات الدولية المانحة والدول الغنية في التمويل.

وفي مارس ٢٠٠٠ أكد الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني لمياه المستقبل الذي نظمه المجلس العالمي للمياه في لاهاي إنشاء المجلس العالمي للسلام والأمن والمياه ليكون بمثابة هيئة ثالثة مهمتها فض المنازعات الدولية حول المياه بالطرق السلمية وإنشاء نظم جديدة لمتابعة وتنفيذ الرؤية العالمية من خلال شبكة موسعة على مستوى العالم، ودراسة كيفية تحريك الأموال الموجودة لدى القطاع الخاص لاستخدامها في تنمية الموارد المائية بما يكفل حماية رأس المال وحماية حقوق المستهلك خاصة الفقراء في الدول النامية من اجل سد الفجوة الموجودة حاليا في مجال التنمية بهذه الدول ذلك أن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وجزء لايتجزأ من حقوق الانسان الأساسية.

لقد حاول المؤتمر الدولي الثاني للمياه في اضخم تجمع دولي نظمه المجلس العالمي للمياه منع تحول مشكلة المياه إلى مصدر شقاء وبؤس للبشرية خاصة الفقراء وحدد فيما اسماه إعلان لاهاي ٢٠٠٠ التحديات السبعة التي تهدد بوقوع حروب المياه وهي تلبية الاحتياجات الأساسية من جميع النواحي ومن تأمين توافر الغذاء وحماية البيئة التي هي وعاء ومنطلق التنمية ومقاسمة مصادر المياه والتحكم في المخاطر وإدراك قيمة المياه وتوافر الادارة المائية الحكيمة.

ودعا الاعلان إلى إشراك جميع المعنيين بالمياه في العالم لمواجهة هذه التحديات والعمل على إلزام كل افراد المجتمع البشري باقتسام المياه بعدالة وحكمة وفق شروط ملزمة للجميع تضمن الحفاظ عليها من الاهدار والتلوث، كما اقترح المجلس العالمي للمياه إنشاء صندوق لمساعدة الدول النامية في حل مشكلة المياه.

ولأن نزاعات المياه تتفرع وتتشعب بما يدعو إلى تنظيم استخدام الدول المنتفعة بالنهر فقد انعقدت اتفاقيات عدة بين الدول التي يجرى فيها المجرى الأسفل للنهر وتلك التي يجرى فيها المجرى الأعلى وذلك لايجاد نوع من التوازن بين مصالح الأطراف إلا أن تضارب هذه المصالح دفع الدول الواقعة على النهر إلى محاولة الحصول على اكبر قدر من الانتفاع بمياهه كما يكون بامكان الدولة المسيطرة أن تستخدم المياه لفرض إرادتها السياسية الأمر الذي قد يؤدي إلى نزاع بين الدول مما يهدد السلم والأمن الدوليين ويعرضهما للخطر وهنا تبرز الحاجة إلى تنظيم دولي للأنهار الدولية بدلا من تركه للاتفاقيات الثنائية والاقليمية بين دول النهر الواحد فعلى سبيل المثال أدى تضارب المصالح إلى نشوء خلاف حول مشروع للطاقة الهيدروليكية الذي تقيمه البرازيل وباراجواي على نهر الفضة الذي تحكمه معاهدة برازيليا ١٩٩٩ ليكون أضخم مشروع من نوعه في العالم بينما تدعي الأرجنتين انه يؤثر تأثيرا سلبيا خطيرا على مشروعاتها لما له من آثار مدمرة على البيئة في المنطقة، كما انه في المنطقة العربية يتضرر لبنان من سرقة حوالي ١٠٥ ـ ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني يجرى نقلها إلى بحيرة طبريا ـ ثم إلى النقب، وسوريا تعاني نقصا في المياه بسبب حجز تركيا نسبة كبيرة من مياه نهر الفرات وراء سد أتاتورك الذي يعتبر من أكبر السدود في العالم من حيث السعة وتسيطر إثيوبيا على منابع النيل الأزرق في منطقة حوض نهر النيل

وفي محاولة جادة في هذا المجال أبرمت اتفاقية

الموضوع الرئيسى :	المياه	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	العالم	رقم العـــــدد :	٣٤٨٢
المصـــــــدر :	الاهرام المسائى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٨

شبكة المجارى المائية الدولية عام ١٩٩٧ التى اقرت مبدأ مشاركة دول المجرى المائى فى استخدامه وتنميته وحمايته وواجب التعاون على أساس المساواة فى السيادة والسلامة الاقليمية والفائدة المتبادلة من اجل الحصول على امثل انتفاع بالمجرى المائى الدولى وتوفير حماية كافية له، كما أكدت الاتفاقية معاملة حوض النهر كوحدة واحدة وان يكون استخدام مجراه بطريقة مقبولة وعلى قدم المساواة ومراعاة الحقوق المكتسبة للدول والتزامها بعدم الإضرار ببعضها وهى نفس المبادىء التى كانت قد تبنتها عام ١٩٦٦ لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة فيما يسمى بقواعد هلسنكى لاستخدامات مياه الأنهار.

وتبرز أهمية الاتفاقية فى تأكيدها اعتبار أن المجارى المائية الدولية مورد طبيعى مشترك وان كانت عبرت عن ذلك بمبدأ الانتفاع والمشاركة المعقولين والمنصفين على النحو الذى أوضحته المادتان ٦،٥ من الاتفاقية، كما انفردت بتعريف حاسم لمبدأ وحدة شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التى تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة وأقرت الاتفاقية بمبدأ التفاوض حول اتفاقية المجرى المائى والحقوق والواجبات المتبادلة لدوله.

ومع ذلك لم تكن هذه الاتفاقية حاسمة فى وضع قواعد دولية ناجحة ملزمة ذلك أنه بمراجعة نص المادة (٣) نجد أنها تبقى على الاتفاقيات القائمة ومع أنه يجب أن يكون التناسق مع الاتفاقية ملزماً اكتفت بالدعوة إلى تشجيع الدول الأطراف بأن تضع فى اعتبارها تناسق الاتفاقيات القائمة مع المبادىء الأساسية للاتفاقية، وحتى هذه المبادىء لا تحقق الأمل المنشود فى إيجاد تنظيم قانونى فعال لمشكلة المياه، وترجع الصعوبة فى ذلك إلى تحديد الحقوق المكتسبة للدول والالتزامات المتبادلة فيما بين دول حوض المجرى المائى الدولى إذ يلاحظ أن المنازعات العديدة التى ثارت فى هذا الشأن كانت تنتهى عندما يتم احترام هذه الحقوق التى تؤكدها أيضاً آراء الفقهاء وأحكام المحاكم الدولية والاتحادية وأساسها علاقات حسن الجوار ومبدأ عدم التعسف فى استعمال الحق ذلك المبدأ الراسخ فى الممارسة الدولية فى الوقت الحاضر.

ونتيجة لإعمال هذا المبدأ تكون الدول المعنية بصدد اتجاهين مرتبطين هما استخدام المجرى المائى ومياهه الاستخدام المنصف والمعقول وعدم التعسف فى إضرار الدول الأخرى المشتركة فى المجرى بأى ضرر جسيم، إلا أن ذلك يصطدم بصعوبة تحديد معنى الاستخدام المعقول المنصف وبطبيعة التزام الدولة بالعناية اللازمة للانتفاع بالمجرى حسب نص المادة (٧) من الاتفاقية لأن هذا الالتزام بعناية وليس بنتيجة فصيغة هذه المادة ليست حاسمة فى تقرير مسئولية الدول عن دفع الأضرار المتبادلة لأنها تقضى بأن على الدولة التى يسبب استخدامها الضرر فى حالة عدم وجود اتفاق على هذا الاستخدام أن تتشاور مع الدولة المصابة بالضرر بشأن الحدود التى يعتبر فيها الاستخدام منصفا ومعقولاً وإجراء ما يلزم لإزالة أو تخفيف الضرر أو التعويض عنه، إلا أن اتفاقية ١٩٩٧ لم تحسم المسألة إذ نصت المادة الخامسة على أنه عند تحديد ما إذا كان الاستخدام معقولاً ومنصفاً تقوم دول الشبكة المعنية بالتفاوض بحسن نية ويروح من علاقات حسن الجوار لحل المشاكل المعلقة، وتحت عنوان (عوامل ذات صلة بالانتفاع المعقول والمنصف) ذكرت المادة السادسة عناصر أخرى تساعد على التعريف فأضافت عبارة (بطريقة معقولة ومنصفة) و (الانتفاع الأمثل).

وحتى لو عدنا إلى قواعد هلسنكى ١٩٦٦ نستشف عوامل أخرى تساعد على تحديد المقصود بالاستخدام العادل المعقول فلن تجد جديداً فقد أوضحت المادة الخامسة بأن ذلك يتحدد فى كل حالة خاصة فى ضوء كل العوامل المتصلة والتى أوردت أمثلة لها كحالة الطقس وهيدرولوجية الحوض، بل نصت المادة الثامنة على أن أحد الاستخدام للعقول يمكن أن يستمر مالم تصبح العوامل المبررة بلا وزن نتيجة لعوامل أخرى توجب تعديله أو إنهاءه لصالح استخدام منافس لا يمكن التضحية به.

ولا شك أن هذه النصوص تزيد التعريف غموضاً ومن ثم لم تحسم القواعد الدولية التزام الاستخدام المعقول وفضلت الحلول الأقل صراحة مما يترك الأبواب مفتوحة للنزاعات والصراعات من أجل الحصول على المياه العذبة لتحقق كل دولة مصالحها غير عابئة بالتزامها بالتعاون الذى يحتمه الترابط الاقتصادى والبيئى والمادى فيما بين دول المجرى.

وعلى الرغم من نص المادة (٨) من الاتفاقية بالتعاون على أساس المساواة فى السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة من أجل الحصول على أمثل انتفاع بالمجرى المائى الدولى وتوفير حماية كافية له، يوجد شبه إجماع على وجود مبادىء أساسية تنظم الحقوق والواجبات التى يجب أن تراعيها الدول الواقعة على نهر مشترك من أهمها:

١ـ العدالة فى توزيع المياه والانتفاع المشترك بمياه النهر.

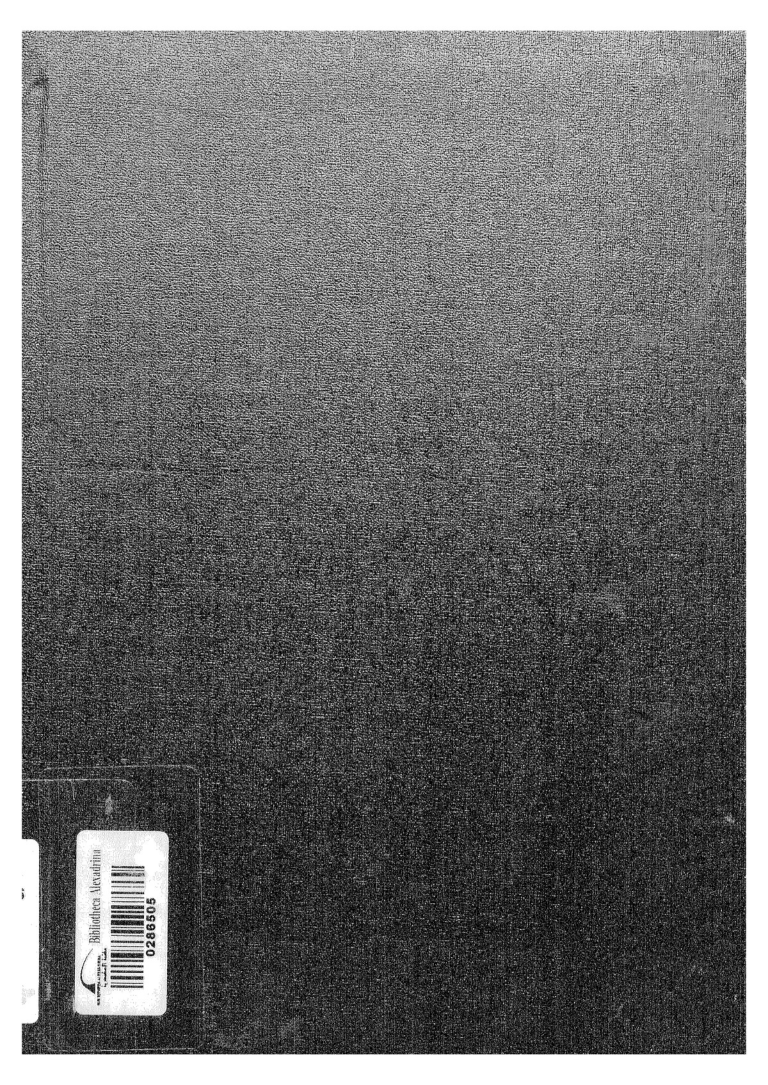
٢ـ عدم إجراء أى تحويل فى مجرى النهر أو إقامة سدود تنقص من كمية المياه التى تصل للدول النهرية الأخرى دون اتفاق سابق.

٣ـ التعاون فى تنمية موارد النهر والانتفاع من النهر كوحدة.

٤ـ احترام الحقوق المكتسبة التى تقوم على أساس مراعاة حاجة الدولة للنهر ومدى اعتمادها عليه.

إلا أن الأمر يحتاج إلى تحديد واضح لهذه المبادىء فى شكل تنظيم قانونى لإستغلال الأنهار الدولية فى ظل الطلب المتنامى على المياه والاستغلال المتطور لها بنية تحقيق التوازن المطلوب بين المصالح بما يعزز الأمن الدولى وبما يسمح بتطبيق قاعدة المسئولية الدولية، وإذا كانت المياه تثير المنازعات بين الدول الواقعة على الأنهار فإن المشكلة تغدو أكثر صعوبة وتعقيداً بالنسبة لحصول الدول الحبيسة على مياه الشرب والرى وغيرها من الاستخدامات المتطورة.

أما الدعوة التى يتبناها البنك الدولى للإنشاء والتعمير إلى تسعير المياه وتحويلها إلى سلعة اقتصادية قابلة للتداول محلياً ودولياً فتثير الخلافات بين الدول التى تقع عند مصب النهر وتلك التى عند منبعه.. والأمر فى الحقيقة يحتاج إلى إبرام معاهدة دولية متعددة الأطراف وشاملة لوضع المبادىء فى قواعد دولية واضحة وملزمة بغرض تعزيز الأمن الدولى وتحقيق التنمية الشاملة والسلام الاجتماعى.


Bibliotheca Alexandrina
0266505